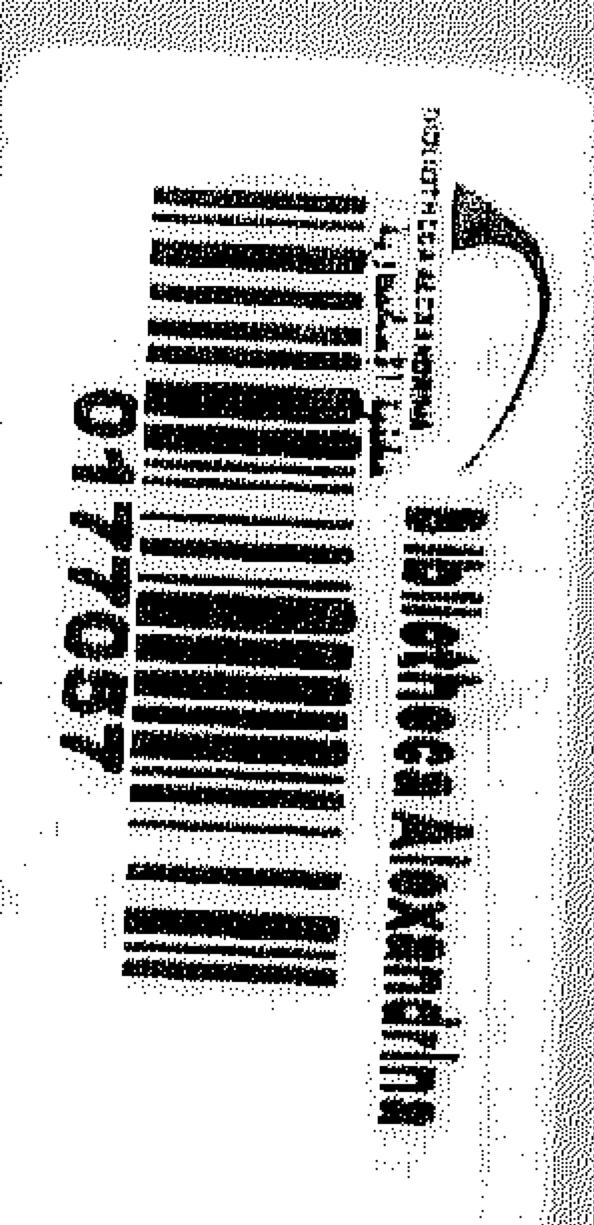
المكتبة الثقافية
٢١

قصة الأرض
في إقليم مصر

محمد صبيح

وزارة
الثقافة والإرشاد القومي
الإدارة العامة للثقافة



34
0

١٠ سبتمبر ١٩٦٠

المكتبة الثقافية
٢١

قصة الأرض
في إقليم مصر

محمد صبيح

وزارة
الثقافة والإرشاد القومي
الإدارة العامة للثقافة

الناشر



مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا الكتاب والبلاد تحتفل بالعيد الثامن لصدور قانون الإصلاح ، وتستقبل عامه التاسع .

وفى خلال العام الثامن لهذا القانون ، حدث أمران خطيران فى حياة التعاون ، وحياة القرية العربية ...

حدث أن أصدر الرئيس جمال عبد الناصر قراراً ، بأن يتبع التعاون الزراعى فى البلاد الإصلاح الزراعى ، وأن يطبق عليه نظام الاشراف الفنى ، الذى نجحت على أساسه جمعيات الاصلاح .

ومعنى هذا القرار أن الخير الذى نال ٤٠٠ جمعية تعاونية (١٢٠ ألف أسرة) ، عاشت مع قانون الإصلاح منذ صدوره ، سوف يمتد حتى يشمل ٣٦٠٠ جمعية زراعية أخرى .

والأمر الثانى هو : أن الاتحاد القومى فى مؤتمراته الإقليمية ، ثم مؤتمر الجمهورية كلها أقر خطة التنمية الاقتصادية ، ومن بينها استصلاح أكثر من نصف مليون فدان من الأرض قبل وصول مياه السد العالى ، ثم إصلاح مليون و ٣٠٠ ألف فدان ، بعد وصول هذه المياه .

وقد تقرر أن توزع الأرض الجديدة على نفس القواعد ، التى وزعت عليها أرض الاصلاح ، مع زيادة مساحة الحد الأعلى للمزرعة الموزعة إلى عشرة أفدنة ، أى أن تتكون من الملاك الجدد جمعيات تعاونية زراعية مشرف عليها ، على غرار جمعيات الإصلاح .

وبهذين القرارين ، وفى مدى قريب جدا ، سوف يصبح نظام استغلال الأرض تعاونيا هو النظام المعمول به فى جمهوريتنا ، سواء فى الإقليم الشمالى أو الإقليم الجنوبى .

ولقد أثبتت تجربة الأعوام الثمانية ، التى مضت من حياة القانون — أن الملكية الفردية هى أقوى حافز يدفع الإنسان إلى إتقان عمله وتجويده ، ما دامت نتيجة هذا العمل عائدة إليه ، وإلى أسرته .

وأثبتت التجربة ، أن عضوية المالك الصغير فى جمعية تعاونية مشرف عليها ، هى أكبر ضمان له فى منع الاستغلال والوساطة ، وتضليل السماسرة ، وبذا يزيد دخله ، ويحس بأن هناك فرقا واضحا ، بين يومه الذى يزداد إشراقا ، وأمسه الذى كان يلفه الظلام ويحيطه .

وهكذا ، لم يقتصر خير الإصلاح الزراعى على نصف مليون فدان وملاكها ، ولا على تحديد الإيجار ، ولكنه امتد إلى آفاق أوسع ، وشمل ملايين أخرى من الفلاحين .

ولقد قمنا بعمل إحصاء تقريبي عن عدد الملاك الكبار ، الذين هبطت ملكياتهم بالبيع أو التوريث عن الحد الذى قرره القانون ، فوجدناه عددا يزيد مع الأيام زيادة واضحة ، فالأرض لم تعد مغنما لشخص يعيش فى القاهرة على عرق الفلاحين ، ولكنها مرفق خيره من حق الذى يعمل فيه ..

وفى ظل الملكية الصغيرة للأرض .

وفى ظل التعاون المشرف عليه .

وفى ظل تحديد الإيجار بسبعة أمثال الضريبة .

فى ظل هذه الحياة الجديدة لقرانا فى الشمال والجنوب ، من القامشلى إلى أسوان ، نبنى مستقبلنا .

ولكن لكى نفهم هذا الحاضر ، وهذا المستقبل على حقيقته ، يجب أن نعرف ماضينا أيضا على حقيقته . . يجب ألا ننسى صورة الأرض وفلاحيها ، ورحلتهم عبر القرون ، من أيام الهكسوس إلى قيام الثورة .

هذه الرحلة الطويلة التى حاولنا أن نوجزها ، ونضعها أمام أعين القارئ ، حتى لايحدث فى يوم ما أن تخدعنا شعارات زائفة ، من النوع الذى طالما حذرنا منه زعيمنا ، وأبو الإصلاح : جمال عبد الناصر .

محمد صبيح

أراضى مصر
من الفراعنة إلى نهاية حكم المماليك

قصــة الأرض

من أين تبدأ هذه القصة . . ؟

إننا عندما نسافر فى أنحاء الوادى الخصيب ، نتأمل النبت الأخضر أو الرمل الأصفر . . نقف بجوار النيل العظيم ، أو ننظر إلى الجدول الصغير الذى يستقى ماءه منه ، كما تستمد الشرايين نبضها من القلب الكبير . . إن الرحلة فى رحاب هذه الأرض الطيبة ، تحلق بنا فى أجواء الماضى ، وتنقلنا إلى ذكريات الآباء والجدود الذين عاشوا هنا ، وهناك ، ومستهم ريح السعادة حينا والشقاء حيناً آخر . .

هذه الرحلة تلقى علينا أكثر من سؤال نبحث عن جوابه؟ .

الفراعنة الذين شادوا الأهرام والمعابد الشامخة ، وكان فراغ الفلاح من عمله فى الحقل ؛ يتيح لهم الطاقة البشرية الهائلة لتنفيذ هذه المعجزات .

الأهرام وبناتها ، اتصلت أوثق اتصال بالسؤال الكبير ،

ما مركز الفلاح فى هذه الأرض ؟ وما صلته بها عبر التاريخ ..؟

إننا نمر بعصر مينا موحد الشمال والجنوب ، ونمر بخلفائه سريعاً ؛ لنقف مع التوراة والإنجيل ؛ لنرى شخصية يوسف الصديق تظهر لنا مرتسمة على صفحة الوادى ، متصلة بفلاحنا أوثق اتصال ..

جاء يوسف إلى مصر ؛ ليتربى فيها ، ويشهد من مائها وزرعها وخيرها ما لم يجده فى الصحراء التى نشأ فيها .

وجد البلاد مقسمة إلى مقاطعات يديرها حاكم من قبل الملك ، يجبى ضرائب الخزانة من محصول الأرض ، أو من ماشيتها ، أو من أسماك النهر .. كما يعنى باختيار الصالحين للخدمة العسكرية من أبناء الريف .

ويبدو أن الناس فى العهد الذى جاء فيه يوسف ، كانوا يملكون الأرض ، كل بحسب ميراثه ، أو ما استطاع أن يشتريه منها ...

جاء فى الكتاب المقدس ما يشير إلى أن فرعون فى عهد الأسرة السابعة عشرة ، أحدث جديداً فى البلاد ... كان هذا الجديد هو أنه ألغى الملكيات ، ثم أعاد توزيع الأرض على زارعيها حسب قواعد كانت غير سارية ..

وإذن فقد كانت هناك ملكية تناولها بالتنظيم أو التعديل واحد من هؤلاء الملوك الغابرين .

متى جاء يوسف إلى مصر ، وفى عهد أى الفراعين ؟ .

فى هذا اختلفت الأقوال . . . حتى لقد ذهبت بمجيئه بين آخر عهد الهكسوس وعهد رمسيس الثانى ، أى قرابة خمس أسر مالكة متلاحقة .

وسواء كان قدوم يوسف وظهوره على مسرح الحياة العامة فى آخر عهد الهكسوس ، وأن الهكسوس هم أنفسهم بنو إسرائيل ، كما تذهب روايات يعتد بها ، أو جاء فى عهد أمنحتب الثالث ، كما تذهب أخرى ، أو جاء فى عهد رمسيس الثانى ، سواء كان هذا أو ذاك ، فمن المؤكد أن يوسف قدم إلى بلاد النيل ، ومن المؤكد أيضاً ، أنه تولى منصب الوزارة لأحد الملوك أو الفراعين ، ومن المؤكد مرة أخرى أن يوسف كان أميناً على خزائن الأرض ، يجمع الضرائب حاصلات عينية من قمح وشعير ، وكل ما يمكن خزنه من حاصلات الأرض . . .

فعل هذا كله ، ثم ألمت بالبلاد مجاعة كبرى استمرت سنين ، وفى هذه الفترة لم يكن للناس فى داخل البلاد ملجأ يقتاتون منه إلا التماس العون من أهراء الغلال فى خزائن يوسف . . .

ولقد باعهم يوسف ما لديه بالسعر الذى قرره ، سنة بعد أخرى ..

ولما ألحت المجاعة فى عامها الثالث على الناس ، عرض عليهم يوسف شراء قمحه وشعيره مقابل أرضهم وأنفسهم ...

فقد جاء فى الكتاب المقدس ..

توجه المصريون إلى يوسف وقالوا له ..

« لم يبق لنا شىء إلا أنفسنا وأراضينا . كيف تتركنا نهلك؟ إننا باذلوك أنفسنا وأراضينا ، فابتعنا لنكون موالى للملك ، وأعطنا ما نغرس به الأرض حتى لا تجدب » .

وتمت صفقة البيع والشراء وقال يوسف للناس :

« إنكم وأراضيكم ملك لفرعون ، وسأعطيكم ما تغرسون به الأرض فابذروا حقولكم حتى تحصدوا غلتها ، وأدوا للملك خمسها وسأدع لكم أربعة أخماسها ، ليتسنى لكم زرع الأرض والقيام بأسركم وأولادكم .. » .

حصل يوسف على أرض مصر باسم الملك الذى كان يخدمه ، ولم يستثن إلا أرض الكهان .

وقد نقل الدكتور محمد كامل مرسى فى كتابه « الحقوق

العينية الأصلية » عن بعض المؤرخين ، أن بعض كهان ذلك العصر كانوا من العبريين .

وتمر بنا فترة أخرى من تاريخ الفراعنة ، هى عصر رمسيس الثانى الذى كان حافلا بالفتوح والغزوات ، ونجد من بين ما خلفه ذلك العهد ، أن فرعون أمر بتوزيع مساحات من الأرض على جنوده الذين كافحوا فى حروبه ، فقد وجد أن الجندى المحارب الذى يملك أرضاً فى وطنه ، يجد فى القتال دفاعاً عن مصدر رزقه ، ومسقط رأسه .

وكانت مساحة كل قطعة أرض وزعها رمسيس الثانى على جنوده ١٢ « أرورا » وهذا مقياس فرعونى قديم يوازى كل منها ١٠٠ ذراع مربع .

ومن أهم التشريعات الفرعونية — فى عهد الأسر ، من الدولة الحديثة — أن الأرض كانت تملك للأسرة بمجموع أفرادها ، لا لفرد واحد منها ، ولكن ما لبث هذا النظام فى التمليك أن عدل عنه بعد انتهاء عهد قمبيز ، وظفر مصر باستقلالها مرة أخرى ... فقد عادت الملكية للفرد لا للأسرة ، وقد أعطى المالك حق تأجير أرضه أو بيعها ، أما المواريث فكانت مقيدة ببعض القيود .

وبعد انتهاء حكم الفراعنة ، لا نجد فى عهد الاستعماريين

الإغريقى والرومانى ما يستوقف النظر سوى إبقاء حق الملكية مباحاً للأفراد ، ما داموا يؤدون الخراج المفروض عليهم ، مع شدة فى أداء هذه الضرائب ، أدت أحيانا إلى فرار الفلاحين من قراهم .

وصادر البطالسة الأملاك الموقوفة على المعابد والكهنة ..

الأرض بعد الفتح العربى :

فى سنة ٦٤١ كان عمر بن الخطاب خليفة المسلمين .. فأرسل عمرو بن العاص لفتح مصر ، وكانت وقتها تحت إمارة هرقل إمبراطور القسطنطينية .. وكانت حالة البلاد صورة للبؤس والشقاء ؛ بسبب الاختلافات الدينية ، وظلم الحكام ، ووطأة الإستعمار الرومانى .

لم يصادف عمرو فى مصر سوى مقاومة يسيرة فى الإسكندرية ، وبعض المدن الأخرى ... ومن ذلك الوقت طبقت على الأراضى المصرية أحكام الشريعة الإسلامية .

وتقضى أحكام الإسلام فى أيام الفتح ، بأن يدعو المسلمون

اعداءهم إلى الإسلام ، فإن استجابوا فرضت ضرائب العشور على أهل البلاد[1] .

وإذا استجاب البعض دون البعض الآخر لدعوة الإسلام ، تفرض العشور على الذين أسلموا . . أما الذين احتفظوا بدينهم فإن ضريبة الخراج[2] تفرض عليهم .

ولقد طبق عمرو بن العاص على مصر قواعد البلاد التى فتحت صلحا ، وهنا يقفز إلى ذهننا سؤال . . هل احتفظ المصريون بملكية الأرض ، أم أنهم لم يكونوا أكثر من منتفعين ؟ وللإجابة على هذا السؤال نذكر أنه قبل الفتح لم تكن ملكية المصريين للأرض تامة ، بل كانت لحكامهم من الرومان .

وما سار عليه الفاتحون العرب هو أنهم تركوا للمصريين حقوقهم وعاداتهم التى كانت لهم فى ذلك الوقت ، فلم يمنحوهم الملكية التامة .

ووقت فتح العرب احتفظ معظم المصريين القبط بعقيدتهم ،

---

(١) العشور : هى عشر المحصول يدفع عينا من انتاج الارض .
(٢) الخراج : هو الضريبة التى تؤدى على مساحة من الارض .

وفرضت عليهم ضريبة الخراج . وتقول الشريعة الإسلامية بالنسبة لأراضى الخراج : إن البلاد التى فتحت عنوة وقهراً ، وتركها الخليفة فى أيدى أصحابها تدفع الخراج[1] ، سواء أسلم أهلها أو لم يسلموا وعليهم الجزية .

والأراضى الخراجية هى أراضى البلاد غير العربية ، وأراضى البلاد التى تسقيها أنهار غير عربية .

ولأصحاب الأراضى العشرية حرية التصرف التامة فى أراضيهم ، أما الأراضى الخراجية ؛ فلكى نعرف ما إذا كان الأهالى يملكونها أم ينتفعون بها ، فيجب أن نعرف ما إذا كانت البلاد فتحت عنوة أم صلحا . .

ويبدو أن هناك اتفاقاً تم بين عمرو وحكومة مصر ، احتفظ المصريون بمقتضاه بجميع أملاكهم وحقوقهم تحت حماية المسلمين ، مقابل دفع جزية سنوية قدرها ديناران عن كل رجل بالغ متمتع بجميع قواه ، وضيافة من ينزل عليهم من المسلمين ثلاثة أيام .

---

(١) الخراج :هو الضريبة التى تؤدى على مساحة من الارض . . والجزية هى التى تدفع على الرأس أى عن كل فرد .

وهكذا تركت لأهالى مصر حقوقهم ؛ خضوعاً لرغبة الخليفة ، الذى اعتبر فتح مصر تمهيداً لفتوح أخرى تليه . . . وهكذا عدت أراضى مصر خراجية .

ولكن كما قلنا من قبل : إن ملكية المصريين للأرض لم تكن ، تامة فكان الأهالى ينتفعون بالأرض مقابل دفع الضريبة ، وملكية الأرض كانت للولاة ،أما الأراضى التى أخذها العرب من الروم والأراضى التى تركها أهلها ، والأراضى الخراب فكانت ملك الدولة ، والوالى يتصرف فيها حسب ما يرى ، وله أن يعطى بعضها للسكان . . . وإذا رجعنا إلى الشريعة الإسلامية نجد الأراضى التى جلا عنها أهلها مؤقتاً يحق للحكومة الاستيلاء عليها ، وتصبح وقفا ... والأراضى الموات التى لا تثمر تصبح ملكا لمن أحياها . . وفى ذلك قال أبو حنيفة فى تعريف الموات : « إنها ما بعد عن العامر ولم يبلغه الماء » .

وقال آخرون : « إنها الأرض التى إذا وقف فيها شخص ونادى بأعلى صوته لم يسمعه العمار المجاور له » .

وقال مالك : « إن جيران الأرض الموات أحق بإحيائها من الأباعد » . .

وقد ضبط الخليفة عمر الأراضى التى كان أصحابها من الروم ،

والأراضى التى كانت تختص بالحكومة الرومانية ، ووزعها بين النواحى ، وأعطى فيما بعد إلى بعض المجاهدين أملاكا ، كانت الأرض فيها معفاة من كل ضريبة . . . والأرض التى كانت غير مملوكة للزراع ، كانت تنقل لبيت المال بسبب موت أصحابها شيئاً فشيئاً من غير إخلاف ورثة . .

تلك كانت حالة الأراضى المصرية وقت الفتح العربى . . طبقت عليها أحكام الشريعة الإسلامية ، وعرف كل فرد ما له وما عليه ، فانتظمت الأمور واستقرت الأحوال .

وظل الخراج مدة طويلة من الزمن الضريبة الوحيدة المفروضة على المصريين ، حتى سنة ٢٥٠ هجرية حينما فرض أحمد ابن محمد بن مدبر والى الخراج تكاليف جديدة . . ففرض على الكلأ الذى ترعاه الماشية ، مالا أطلق عليه اسم المراعى ، وقرر على السمك ضريبة سماها المصايد إلى غير ذلك . . .

وانقسم مال مصر حينئذ إلى خراجى وهلالى .

فالهلالى : هو الضرائب الجديدة ، وأطلق عليها هذا الاسم ؛ لأنها كانت تجبى فى فترات معينة تتمشى مع التقويم الهلالى . . وكان الهلالى يعرف فى زمن ابن مدبر ، وما بعده بالمرافق والمعادن .



وعندما تولى الأمير أبو العباس أحمد بن طولون إمارة مصر ، أبطل المرافق والمعادن ، وكانت تبلغ فى مصر ١٠٠ ألف دينار سنوياً ، ثم أعيدت الأموال الهلالية عندما خففت وصارت تعرف بالمكوس . . . ولما استأثر السلطان الناصر صلاح الدين بملك مصر ألغى المكوس ، ولكن ابنه السلطان الملك العزيز عثمان أعادها وزاد فى فئاتها .

وأدخلت كذلك تعديلات كثيرة على نظام ملكية الأراضى ، بعد أن اعتلى الحكم الناصر محمد بن قلاوون . . فكان من المسموح به تبادل الأراضى أو إعطائها لآخر ، مقابل تعويض نقدى . . ومن المحتمل أن يكون الحكام سمحوا بمثل هذه التصرفات ؛ لكى تثرى الخزينة من الضريبة التى تدفع فى مثل هذه الحالات . . . وعلاوة على هذا ، صارت الإقطاعات تتوارث ، وعلى الأخص فى عهد المماليك والشراكسة .

أرض مصر بعد الفتح العثمانى :

تلك كانت حالة الأراضى المصرية حتى فتح العثمانيون مصر . . وعند الفتح كانت أغلب الأراضى فى أيدى الفريق المحارب من الأمة ، وكان للأهالى حق الانتفاع فقط . . ولم يغير العثمانيون

شيئاً من النظم التى كانت متبعة قبل حكمهم .

وعندما غزا السلطان سليم مصر سنة ١٥١٧م استولى عليها ، وجعل لنفسه الحق الذى ادعاه لأنفسهم السلاطين الشراكسة قبله ، فنزع من المماليك الأراضى التى كانت فى أيديهم ، ووزعها بين جنوده المماليك الذين والوه وأيدوه ، تاركاً لهم حق الانتفاع ، وأعطى بعض الأفراد الملكية تامة لبعض الأراضى ، أى الرقبة والمنفعة ، وأطلق على تلك الأراضى اسم « رزقة » .

وبالتدريج ، ضعفت سلطة السلاطين بعد أن كانت قوية ، وازداد نفوذ المماليك ، وتوصل أحدهم الذى لقب نفسه « بشيخ البلد » إلى حكم البلاد فعلا . . . ولم يستطع الباشا الموفد من القسطنطينية حكم البلاد ، جباية الأموال من الأهالى لإرسالها للسلطان . . ذلك لأن القسطنطينية كانت قد سلبت البلاد ذهبها وحاصلاتها ، وضعفت البلاد بسبب الحروب الداخلية المستمرة بين المماليك ، وانعدم الأمن ، واختلت الأنظمة بخاصة ما يتعلق منها بالملكية العقارية ؛ إذ هبطت قيمة الأرض ، وأهملت أمور الرى والطرق إهمالا كلياً ، وترك الكثير من الأراضى من غير زراعة وعمت الفوضى .

ولعجز الحكومة عن تحصيل الضرائب ، لجأت إلى نظام الالتزام ،

وقد وصف يعقوب أرتين[1] هذا النظام بما يأتى :

« كان الشخص يلتزم ضريبة ناحية أو أكثر عن سـنة أو أزيد . . ويعجل خراج سنة ، وكان الالتزام يقدر إما بمزايدة وإما باتفاق على الثمن بين الملتزم من جهة « والرزنامة » بالنيابة عن الحكومة من جهـة أخرى . . . حتى إذا تم الأمر أعطت « الرزنامة » للملتزم « تقسيطاً » أى عقد تلزيم .. هذا إن سمح بذلك شيخ البلد أى كبير أمراء مصر من المماليك .

فإذا دفع الملتزم الضريبة وأعطى التصرف حاول بما فى جهده الحصول على المال الذى دفعه للخزينة ، وعلى فوائده التى كان يقرر سعرها بنفسه ؛ لعدم وجود ما يقيده بعدم تجاوز سعر معلوم . . .

وكانت الحكومة تجعل لمساعدة الملتزم على القيام بما عليه من الواجبات كصيانة الجوامع والمدارس والقيام بقسط من مصروفاتها ، أراضى غير التى التزمها معفاة من كل ضريبة ، يحرثها فلاحو الناحية قسرا لصالح الملتزم وهى المعروفة « بالأواس » .

وكانت الالتزامات تنتقل بالإرث ، على أنه يجوز للملتزم إذا

---

(١) فى كتابه : الاحكام المرعية فى شأن الاراضى المصرية .

كان له اولاد أو مماليك بيض يسمح لهم عمرهم بالقيام مقامه ، وكان جدد التزامه فى المواعيد المقررة،أن يقيم ابنه محله فى الالتزام،بشرط أن يستمر الابن أو المملوك على وفاء الضريبة السنوية كالماضى . .

معنى هذا أن الفلاح لم يكن سوى منتفعاً بالأراضى التى يحوزها . . . وكان له أن يستغلها ، ولكن لم يكن له حق التصرف فيها . . . إلا بنقل حق الاستغلال لورثته ، أو بيع هذا الحق إذا وافق الملتزم .

عصر محمد على

الأزهر ومحمد على :

تولى محمد على حكم مصر، والمصريون يملكون الأراضى ، وينتفعون بها حسب النظم التى كانت مقررة فى الدولة العثمانية . . . « كان السلطان سليم يعطى الأراضى للناس لاستثمارها ، ثم لا يستردها منهم . . . وكان مستثمرو الأرض يورثون حقهم فى الاستثمار لورثتهم ، فأصبحت حيازة الأراضى واستثمارها أشبه بالملكية . . . وفى مطلع القرن التاسع عشر كانت مساحة الأرض متعادلة تقريباً مع عدد السكان بنسبة نصف فدان لكل مواطن[1]، وعلى الرغم من أن نظام جباية الضرائب عن طريق الملتزمين كان يرهق الفلاحين . . . إلا أنهم أتقنوا على مر الزمن الوسائل التى يستفيدون بها حصة طيبة من إنتاج الأرض . . . والمفهوم إجمالا أن حكم العثمانيين وحكم المماليك

(١) من احصاء سنة ١٨٢١ نجد أن عدد السكان كان ٠٠٠ر٥٣٢ر٥ نسمة ومساحة الأرض ٩١٥ر٢٣١ر٢ فدانا »

كان حكما مركزاً فى العاصمة تقريباً . . .ولم تكن هناك وسيلة لإنفاق الأموال المصرية فى الخارج . . . إلا ما كان يؤدى منها بصفة خراج يدفع للخليفة . . . هدايا لبعض رجاله . . . ولكن لم يعرف حكام ذلك الزمان الطريق إلى أوربا . . . . . ولم تعرف تجارات أوربا طريقاً إليهم . . . ولهذا كان معظم الثروة المصرية مدخراً فى داخل البلاد . . .



وقد بدأ محمد على بأن طلب من الملتزمين الذين كانوا يتولون جباية الضرائب عقود التزاماتهم ثم أحرقها . . . وحتى لا يثور هؤلاء الملتزمون . ويؤلبون الفلاحين عليه ، قدم لهم رشوة وهى

مساحات من الأراضى فى أنحاء البلاد ، أطلق عليها اسم « ارض الوسية » يستغلونها مدة حياتهم ، ولا يدفعون عليها ضرائب . . . وبهذا خلا ما بين محمد على والفلاحين فى سبيل تحويلهم إلى رقيق مباشر للأرض يزرعون . ويحاسبهم عن طريق عماله الجدد على كل نبتة وكل حبة تنتجها الأرض .

وفى الفترة ما بين سنة ١٨١٣ ، سنة ١٨١٨ أى فى خمس سنوات ، قسم محمد على أراضى مصر مساحات ثابتة ، وعين الحدود الفاصلة بين كل قرية وما يجاورها من القرى . . . وقسم أراضى القرى إلى أحواض . . . وعين لكل حوض عدد الفلاحين الذين يقومون بزراعته ، وفى كل موسم زراعى يعين لكل مزرعة محصولها . . . ووضع للفلاحين النظام الآتى :

* لا يحق للفلاح أن يتصرف فى محصوله . . . وعليه أن يورده عند جمعه إلى «شون» الحكومة ، فيوزن أو يكال . . . ويقرر لكل وحدة السعر الذى تحدده الحكومة .

* تخصم من هذا التقدير الضريبة المفروضة على الأرض ، وثمن المواشى والبذور والسماد التى أخذها الفلاح . . وما يتبقى بعد ذلك للفلاح لم يكن يسلم له نقوداً ، وإنما يسلم له صكا على

الحكومة ... ولم تجر العادة على أن تدفع الحكومة من هذا الصك شيئاً .

وكانت الحكومة تتذرع بشتى الحيل ، لكى تلغى هذه الصكوك أو تصفيها .

وفى سنة ١٨٠٦ طلب محمد على الضرائب المتخلفة من تحصيل أربع سنوات مضت ... وفى اليوم التالى طلب الضرائب المقررة على السنة المقبلة .

يقول الجبرتى :

« وإن لم يجد المعينون للطلب شيئاً من الدراهم عند الفلاحين ، أخذوا مواشيهم وأبقارهم ليأتى أربابها ، ويدفعوا ما تقرر عليهم ويأخذوها ، أو يتركوها بالجوع والعطش ، فعند ذلك يبيعونها للجزارين ؛ ويرمونها عليهم قهراً بأقصى القيمة ، ويلزمونهم بإحضار الثمن ، فإن تراخوا وعجزوا شددوا عليهم الحبس والضرب » .

* جاء فى أنباء سنة ١٢٢٦ هجرية من حكم محمد على كما روى الجبرتى :

« أنشأ الباشا ديواناً جديداً ينظر فى شكاوى طوائف الفلاحين ضد الملتزمين (المكلفين بجمع الضرائب) . . .

وقصده أن يضرب هذا بذاك ، ومن الناس من سمى هذا الديوان ديوان الفتنة . . . » .

* فى سنة ١٢٢٨ هجرية تولى إبراهيم أمر الوجه القبلى ، فانتزع ملكية الأراضى من ملاكها ، وما كان موقوفاً على أعمال البر انتزع معظمه ، ونزح كثير من سكان الصعيد إلى العاصمة يشكون لمحمد على من أعمال ابنه فأحالهم عليه . . . وعاد إبراهيم إلى الصعيد ؛ ليحاسب أهله على شكواهم منه ، وفرض عليهم مغارم هائلة .

* وفى سنة ١٢٢٩ هجرية أصدر محمد على فرمانا بأن تؤول إليه ملكية جميع الأراضى فى كل مكان ، « ومع ما حصل من الاضطرابات نفذ الأمر » .

وفى سنة ١٨١٣ بدأ قياس الأراضى ، فخاف كثير من الفلاحين وأهالى الأرياف ، وتركوا أوطانهم وزرعهم ... ولما آن وقت الحصاد ، وأراد أعوان محمد على ضم الزرع لم يجدوا من يطيعهم .

ولكى يتضح كل ما يتعلق بكل أرض من حيث موقعها ومقاسها والدرجة التى هى عليها من الجودة ... انتدبت الحكومة مشايخ كل مركز من المراكز ، فطالبت مشايخ الوجه



البحرى بفرز أطيان الوجه القبلى، والعكس بالعكس ، وشكلتهم لجاناً ، وأوعزت إلى كل منها بتفقد حالة أطيان مديرية ما من المديريات ، ثم انقسمت كل لجنة من هذه اللجان إلى جملة فروع وكل لهم معاينة الأرض قطعة قطعة لتعين درجتها ... ولما أنجز أولئك القوم ما عهد إليهم من الأعمال ، وضعت نظارة المالية على كل أرض خراجاً بحسب إرشادات اللجان المذكورة ... وسعر الضريبة الموضوعة على الأطيان كان مبيناً بالمشط »

والمشط معاملة وهمية توازى القطعة منها ١٠ر٢ قرش صاغ تقريبا ... وهذا الفرز لم يسمح بتوزيع الضريبة العقارية على الأطيان فى أسلوب عادل ومنتظم .

* كان الفلاحون فيما مضى يشكون من الملتزمين الذين يرهقونهم فى جمع الضرائب ، ولا يتساهلون فى ريال يبقى بعد الحساب ، ولكن بعد أن تملك محمد على الأرض ، وفرض الضرائب على قواعد جديدة ظهر أن عهد الالتزام كان رحمة ، إذ ظهر أن على كل قرية أن تؤدى عشرة وعشرين مثلا مما كانت تؤديه فى الماضى .

* فى سنة ١٨١٤ احتكر إبراهيم بن محمد على بيع السكر بأجمعه ، كما عملت تسعيرة منخفضة جداً لجميع أنواع التموين غير .

المحتكر ، مثل اللحم والسمن والجبن ، وشددوا فى ذلك بالتنكيل والشنق والتعليق وخرم الأنوف ، فارتفع السعر فى السوق السوداء وأصبح وقت التداول هو الليل ،أما أهل الدولة فكانوا يحصلون على ما يريدون بالتسعيرة أو بغير سعر على الإطلاق .

* وفى سنة ١٨٣٥ أمر الباشا بالحجز على المزارع التى يزرعها الفلاحون فى الأراضى التى يدفعون خراجها ... وحدد الثمن الذى يقيد لهذه الحاصلات « فإن احتاجوا لشئ من ذلك اشتروه بالثمن الزائد المفروض »

* وفى سنة ١٨٢٠ عمل فرز آخر تحت ملاحظة ومراقبة كبار المستخدمين ، وأنشئت دفاتر جديدة لهذا العمل فى كل مديرية ... ومن هذه الدفاتر نفهم أن الفرز حصل مرات أخرى قبل تلك المرة ... ولم يقصد من عمليات الفرز هذه إلا الظلم ... فمتى احتاجت الحكومة إلى النقود فى بلاد زراعية كمصر أمرت بفرز الأطيان ... ويكون الفرز لزيادة الضرائب وتعلية أسعارها .

السخرة .

* وفى سنة ١٨٣٨ كان الفلاحون مسخرين لحفر الترعة

الأشرفية ، وكان إذا قرب وقت الحصاد رد الفلاحون إلى الأرض لجمع المحصول ، فإذا جاء شهر (أبيب)، ونودى بوفاء النيل أمر محمد على حكام الجهات ، بجمع الفلاحين للعمل ، فكانوا يربطونهم قطارات بالحبال ، وينزلون بهم فى المراكب ، وتعطلوا عن زرع الدراوى الذى هو قوتهم ، وقاسوا شدة بعد رجوعهم من المرة الأولى ، ومات الكثير منهم من البرد والتعب، وكل من سقط أهالوا عليه تراب الحفر ولو فيه الروح ، ولما رجعوا إلى بلادهم للحصاد طولبوا بالمال ، وزيد عليهم عن كل فدان حمل بعير من التبن وكيلة قمح وكيلة فول ، وأخذ ما يبيعونه من الغلة بالثمن الدون والكيل الوافر ، فما هم إلا والطلب للعودة للشغل فى الترعة ، ونزح المياه التى لا ينقطع نبعها من الأرض وهى فى غاية الملوحة . والمرة الأولى كانت فى شدة البرد ، وهذه المرة فى شدة الحر مع قلة المياه العذبة فينقلوها بالروايا على الجمال،مع بعد المسافة،وتأخر رى الإسكندرية » .

وفى أواخر ربيع الأول سنة ١٨٣٩ انقضى أمر الحفر فى الترعة الأشرفية الخاصة بالإسكندرية ... ورجع المهندسون والفلاحون إلى بلادهم بعد ما هلك معظمهم .



. وفى سنة ١٨٣٤ وضعت ضريبة على أرباب الصنائع والحرف ... وهذه الضريبة هى « الويركو » ، وكان سعرها غير مستقر على حال ولا مقررا بأمر ما . وفى سنة ١٨٣٩ أضيف على كل قرش « بارتان » زيادة أى ٥ ٪ ... وكانوا فى بعض الجهات يحصلون على الأرض ضريبة إضافية نظير «الويركو» الموضوع على أنوال الحياكة ... ثم إن هذه الضرائب زادت سنة ١٨٤٤ إلى ٥ر١٢ ٪ بحجة متأخرات التحصيلات أيضاً .

وهكذا نرى أن ضرائب أخرى وضعت فزادت قيمة الضريبة العقارية .

كان من بين هذه الضرائب « الويركو » وضرائب شخصية كلها غيرت صفة الضريبة العقارية ، وذهبت بالنسبة التى كانت بين هذه الضريبة وبين الإيراد ... إن فرضت أن هذه النسبة كانت موجودة سنة ١٨١٣ ، وأن محمد على التزمها لما قرر خراجا على الأطيان ، وفرزها إلى طبقات ، وقرر لكل طبقة منها سعر الضريبة الخاص بها .... وهذه الزيادات كانت سببا فى زيادة المتأخرات وتراكمها فكثرت مقاديرها .

وأصبح واضحا أن الضريبة العقارية كانت فوق طاقة الأرض ، وطاقة الزراع فى الوقت نفسه .

والواقع أن دين الأهالى كانت له أسباب أخرى ، وهى خلو القرى من السكان؛ بسبب حروب محمد على فى شبه جزيرة العرب والمورة وجزيرة كريت والشام،التى إستمرت عشرين سنة،فقل السكان فى القرى،وتراكت المتأخرات... واعتقدت الحكومة أنها إن وزعت أراضى النواحى العاجزة عن دفع متأخرات الضرائب على أهالى النواحى القادرة فإن الأحوال تصلح ، فأصدر الوالى سنة ١٨٣٩ أمرا بذلك .

ولكنه اكتشف بعد ذلك أن هذا العمل سيسبب خراب النواحى الثرية،فعدل عن ذلك،وألزم كبراء دولته وأمراء مملكته وقواد عساكره ، الذين أثروا بأن يأخذوا تحت مسئوليتهم نواحى بتمامها ، بشرط قيامهم بوفاء ما عليها من متأخرات الضرائب ، ومن الضرائب التى تستحق فى المستقبل .

وهذه العهود عبارة عن التزامات تشبه الالتزامات القديمة الموجودة أيام المماليك ... ولكن المتعهد لم يكن من حقه أن يجبر المزارع على دفع ما يزيد على ما هو مربوط عليه عن كل قطعة مقيدة باسمه فى الدفاتر . «[1] فكأن صفة الفلاح فى هذه

(١) يعقوب أرتين .

الحالة صفة رجل لا صالح له ، ولا شأن فى الأرض ، بل يشتغلها كأجير عند المتعهد ، مع أن التمتع بمنفعتها مقيد باسمه أى الفلاح »

ولما احتاج محمدعلى إلى عمل سلفة إجبارية ، رأس مالها عادم، كان يعتبر المتعهد كرجل يسلف نقودا لواضع اليد المعوز ، فى مقابل اشتغال هذا عند المتعهد ، ودفعه له المبلغ الأصلى الذى أداه عنه مع فوائده .

«وكان للمتعهدين بصفتهم دائنين لأصحاب الأطيان التى دخلت فى عهدتهم ، أن يجبروا مدينهم على العمل لحسابهم ، والاشتغال لذمتهم . وحيث أن الحبس على دفع الدين كان ساريا فى ذلك الوقت ، فقد تعهدت الحكومة للمتعهدين أن تسلم إليهم الفلاحين والمزارعين الذين يبارحون أراضيهم بسبب من الأسباب ، فكانت حالة الفلاح وقتئذ مشابهة لحالة فلاح أوربا فى القرون المتوسطة ، لا فرق بينهما إلا فى أن المحاكم العادية هى التى كانت للنظر فى دعاويه فى الإرث والتوريث وغيرهما من الأحوال الشخصية ، وأنها هى التى كانت تحاكمه عندارتكابه جناية ما ...... وكان للمتعهدين أن يصدروا على فلاحيهم ورجالهم المذكورين

أحكاما،على أنها ما كانت تتجاوز الابتدائية ، وكانت قابلة للنقض من الحاكم الأكبر » ا . هـ .

وهكذا نجد أن الفلاح في عهد محمد على ناء تحت حمل ثقيل جداً ، لم يحس به في أحلك العصور وأسوأ أيام الحكم ،التي مرت به في تاريخه الطويل .

وقد فاضت المراجع والكتب بمظاهر الأنين ، من مظالم تلك الأيام ، نقتبس منها شذرات هي بعض من كل .

حبس النساء وضرائب على الماشية :

ذكر الجبرتي « في سنة ١٨٣٩ » .: سافر إبراهيم باشا إلى القليوبية ، ثم إلى المنوفية والغربية لقبض الخراج سنة تاريخه ، والطلب بالبواقي التي انكسرت على الفقراء،وكان الباشا «أبوه» سامح في ذلك ، وهي بواقي سبع سنين ، فكان يطلب جميع ما على القرية في ثلاثة أيام ، ففزع الفلاحون ومشايخ البلاد ، وتركوا غلالهم في الأجران ، وهربوا في النواحي بنسائهم وأولادهم ، وكان يحبس من يجده من النساء ، ويضربهن ...

ومن أنباء هذا العام فرض ضرائب على كل رأس من الجاموس ٢٠ قرشا ، وعلى الجمل ستين قرشا ،وعلى الشاه قروشا

والرأس من البقر ١٥ قرشا والفرس كذلك .

« وقرروا على تجار الصابون . أن يقوموا بتقديم ما يلزم للباشا بدون مقابل .

« وفى هذه السنة اتسعت عمائر أهل الدولة ، حتى إذا بنى أحدهم دارا فلا يكفيه فى ساحتها الكثير ، ويأخذ ما حولها من دور الناس بدون قيمة ؛ ليوسع بها داره ، ويأخذ ما بقى فى تلك الخطة لخاصته وأهل دائرته ، ثم يبنى أخرى كذلك لديوانه وجمعيته ، وأخرى لعسكره ، وهكذا » .

يقول الجبرتى : « اشتد فى هذا التاريخ أمر المساكن فى المدينة ، وضاقت بأهليها لشمول الخراب ولكثرة الأغراب الذين صاروا أعيانا للناس » .

يرفنونه أصياء :

وفى مترجمات أمين سامى المدونة بتقويم النيل .

* ومن أنباء سنة ١٨٣٥ صدر أمر محمد على لعموم جهات القطر : بأن قسمة القطر إلى أقسام ، هو لغرض تقسيم عمارته وتقدم زراعته ، وأنه تحقق له عدم الدقة والالتفات من مأمورى تلك الأقسام ، خصوصا فى عدم الاعتناء بزراعة الأصناف

المجلوبة من الخارج ، وتأخير جنى ثمارها ... فلذا صمم تصميما قطعيا على زيارة أنحاء القطر بنفسه ، وأنه إذ وجد من المأمورين والقائمين ، أوحكام الأخطاط والمشايخ والخول يجمعهم فى وسط الغيط الحاصل فيه التأخير ، ويأمر بحفر حفرة ويدفنهم أحياء على رؤوس الاشهاد .

ومن مترجمات أمين سامى أيضا عن وثائق هذا العهد ، أن محمد على ارتاب فى أن تكون هناك أرض « خارج الزمام » يزرعها الأهالى دون علمه . . . فأعلن عن مكافأة بضعة أفدنة لكل من يبلغ عن مثل هذه الحالات .

ومن أنباء سنة ١٨٤٧ أمر محمد على « بأنه مع ما صرفه من المال ، وأعطى من النصائح ما يوجب الالتفات لتنمية الزراعة ، لم ير إلا نقص المحصول فى كل سنة عن التى قبلها ، وأنه سيقتص ممن يتساهل من المأمورين باستعمال وسائل التأديب وهدر الدماء .

وكتب « إدواردلين » ، وهو مؤلف إنجليزى عاصر عهد محمد على ، قال :

« ذكر أن أحد الأتراك — وهو سليمان أغا السلحدار — وكان مديرا لمدينة طنطا بالدلتا ، واشتهرت عنه القسوة ، وغلظة القلب — ذهب ذات ليلة إلى «شونة» الحكومة بتلك المدينة ، ووجد

فلاحي الشونة نائمين هناك ، فسألهما من يكونا ، وما شأنهما بهذا المكان ؟ فأجاب أحدهما : بأنه أحضر إلى الشونة ١٣٠ أردبا من القمح من أحدى قرى الناحية ، وأجاب الثانى بأنه أحضر ٦٠ أردبا من الأرض التابعة للمدينة ، وعند ذلك صاح المدير فى وجه الثانى قائلا : « تبا لك أيها الوغد ! إن هذا الرجل قد أحضر ١٣٠ أردبا من أراضى قرية صغيرة ، وأنت لم تجىء إلا بستين من أراضى المدينة » فأجاب فلاح طنطا قائلا : « إن هذا الرجل يجىء بهذا القمح مرة فى الأسبوع ، أما أنا فأحضره كل يوم » فانفعل المدير صائحا « صه ! ». وأشار بيده إلى شجرة قريبة ، وأمر أحد خدم الشونة بشنق هذا الفلاح بأحد فروعها ، ونفذ الأمر وعاد المدير إلى منزله . وفى الصباح رجع المدير إلى الشونة ، وأبصر برجل يجىء بقمح وفير ، وعندما سأل عنه أجاب جلاد الليلة الماضية :

ـ يامولاى، إنه الرجل الذى أمرتنى بشنقه فى الليلة الماضية وقد أحضر اليوم ١٦٠ أردبا .

وصاح المدير متعجبا :

ـ ماذا تقول ! أعادت إليه الحياة ؟

فأجابه الجلاد :

ـ لا يامولاى، لقد شنقته بحيث لمست اصابعه الأرض ، وعندما رحلت حللت وثاقه ، إذ أنك لم تأمرنى بقتله .

فزمجر المدير التركى قائلا :

ـ آه ! الشنق والقتل شيئان مختلفان عندكم فى اللغة العربية

ـ حقا إنها لغة غنية ـ فى المرة القادمة سآمر بالقتل . ولكن.. احذر غضب « أبى داود ! »

(كنية المدير سليمان اغا)

محمد على يشكو :

ومن مترجمات تقويم النيل نصائح إلى مأمور إسنا ، فقد بلغه أن الإهمال دب فى الزراعات ، وأن ذلك أحرق فؤاده ، إذ الأرض كالإنسان ، إذا وجدت من يباشرها تحسنت ، وإلا بارت بالإهمال والتكاسل .

ولاحظ محمد على أن الأهالى كانت تترك المحصول للفيران، تعبث فيه ، فما لهم منه نصيب ، فاضطر إلى أن يدفع للفلاحين عن كل فأر يقتلونه من اثنين إلى أربعة فضة .

وفى الوقائع المصرية عدد٤٣٥ لسنة١٢٤٨هـ كتاب للمأمورين بأن الباشا علم من الكشف المرسل إلى « دفتردار بك » مقدار

المزروع من الذرة فى العام الماضى ، والمزمع زراعته فى هذا العام ، ولما هو معلوم له من حصول تكاسلهم فى الأمور ، يشير ببذل الهمة والغيرة فى زراعة الذرة على الوجه المبين بالكشف أدناه ، وعدم التراخى فى زراعة ذلك ، وفى ضم المحصولات بأوقاتها كما هو أهم مطلوبه ، وبأنه عين معاونين ومساحين مخصوصة ، وسيرسلهم لملاحظة الزراعة وخدمتها ، ومن يظهر عنده خلاف مطلوبه يدفنه بنفس الغيط » .

لطافات الانتقال :

وفى عدد الوقائع المصرية رقم ٢٩ لسنة ١٨٤٩ :

« قرر مجلس المشورة النظام الخاص بالرهن ، الذى كان يؤخذ من الفلاحين ، ألا يعطى لهم إلا بعد دفع أموال الميرى ، أو تأدية خدمة كلفوا بها ، وأنه إذا هرب يؤخذ دينه من ابنه أو أخيه أو أحد أقاربه ، وما كان لهؤلاء من ذنب ، فإذا كان الهارب من المشايخ يؤدب أولا ، وإن هرب يرسل إلى ميناء الاسكندرية مدة شهرين للشغل ، وإن هرب ثالثاً يعزل ، وإذا كان الهارب من الفلاحين يؤدب ، ويحصل من شيخ القرية التى كان بها المطلوب منه ، ولا يقبل فى أى بلد إلا بتذكرة ، وفى

توجيه بدون تذكرة يلحق بالجهادية .

« قرر مجلس المشورة أن يكون بيد كل إنسان تذكرة بختم مصر، تقدم عند خروجه من أبواب مصر ، ودخوله فيها ، وعند انتقاله من بلد إلى أخرى »

ورد فى كتاب تاريخ الحركة القومية لعبد الرحمن الرافعى « جـ ٣ » :

« ... إن كثيرا من الفلاحين فدحتهم أعباء السخرة والضرائب ، التى فرضها محمد على « باشا » فهاجروا جماعات إلى الأقطار السورية المتاخمة لمصر ؛ فرارا من هذه المكاره ، وقد طم سيل المهاجرين حتى بلغ عددهم ستة آلاف من الفلاحين ، وخشى محمد على من عواقب هذه الهجرة ، وما تفضى إليه من المضار الاقتصادية، فطلب من عبد الله « باشا » والى صيدا أن يرجع المهاجرين المصريين إلى بلادهم ، فرفض عبد الله « باشا » طلبه ؛ محتجا بأن المصريين من الرعايا العثمانيين ، ولهم الحق أن يقيموا إن شاءوا، فغضب محمد على من هذا الجواب، وكتب إليه يتوعده ، وينبئه أنه قادم ليعيدهم جميعا ، يزيدون واحد .. وهو عبد الله باشا ذاته »

أحس محمد على أن أخذه الأهالى بكل هـذا القهر لم يفد شيئاً سوى تدهور المحصول، وتناقص غلة الأرض .. ووجد أنه مهما زمجر وأرعد، فإن طاقة الفلاحين على عناده كانت أقوى .

ولهذا بدأ يوزع أقساماً من أرض مصر على أعوانه ، وكانت حجته الأولى فى التوزيع هى :أن المحصول يقل عاماً بعدعام،فتراه فى سنة ١٢٥١ هجرية يكتب إلى مدير الغربية (وكان المدير حفيده عباس) أمراً يقول فيه :« إنه بالنسبة لضعف مزروعات أراضى موجول ومحلة ديای بالمديرية إدارته ، والتماس ابنه « سر عسكر باشا » إعطاءها إليه، بشرط تأدية أموالها من طرفه ، قد أجيب إلى التماسه »

استمر انتقاؤه للأرض .. — هذه بور يعطيها لواحد يصلحها ، وهـذه جيدة يعطيها لآخر على أن يؤدى ضريبتها ، وتلك يعطيها لثالث ويعفيها من الضرائب .

وقد أسمى النوع من هبات الأراضى التى أعفيت من الضرائب « بالأبعادية » ؛ لأنها أبعدت من السجلات ، وقدرت مساحة هذا القسم بـ ٢٠٠,٠٠٠ فدان ، وكانت هذه الأرض من نصيب الأعيان ، ورجال الإدارة والحربية .

أما أفراد أسرته ، فكان نصيبهم أوفر وأرضهم أوسع



وأجود . . وأسمى هذا النوع « بالشفالك »

هل نستطيع أن نقدر هذه الأراضى التى انتهبها محمد على ، وسلمها لأقاربه،ومن يعتمد عليهم من أعوانه ، وليس فيهم مصرى معروف أو مجهول ... هل نستطيع أن نقدر هذه المساحات بنصف مليون من الأفدنة، أى أكثر من خمس الأراضى المصرية كلها؟

إن هذا التقدير متواضع ، ولكنه يقودنا إلى طريق الحقيقة . . ولم يكتف محمد على وهو يسلم هذه الأسلاب بإعفائها من الضرائب ، ولكنه أباح لملاكها الجدد حق التصرف فيها ، وهم دون بقية المصريين الذين لا يجوز لهم التملك،وبالتالى التصرف .

تحطيم الاحتكار :

يقول الدكتور لهيطه فى كتابه « تاريخ مصر الاقتصادى فى العصور الحديثة » : « ترك محمد على الفلاحين يزرعون الأرض التى زرعها آباؤهم من فجر التاريخ ، ولكن الحكومة كانت تستولى على النسبة العظمى من دخلهم ، ولا تبقى لهم أكثر مما يحصل عليه الأجير أجراً على عمله »

ولما فشل احتكار الحكومة للزراعة ، ابتدأ الفلاح يستعيد حريته المفقودة .

وينبغى أن نذكر هنا التضحيات البالغة ، والآلام التى تفوق حد التصور .. فقد دفعها الفلاح ثمناً لتحطيم الاحتكار .

ما من صنف من صنوف العذاب لم يتحمله سكان المدن والقرى فى هذا العهد ... القتل ودفن الأحياء وبتر الأعضاء « ولا سيما الآذان » ، وإجلاس الناس على صوان أشعلت تحتها النار حتى احمر معدنها ، والقبض على النساء ، والإلقاء ببعضهن فى الماء حتى يغرقن ..

وفى رأى يعقوب أرتين بالنسبة للطريقة التى وضعها محمد على للضرائب على الأرض،أن الأرض الجيدة كانت تدفع ضريبة قليلة جداً بالنسبة لإيرادها،والأرض الضعيفة أو ما هو أردأ منها كانت تدفع الضريبة التى هى أكثر ارتفاعاً بالنسبة إلى غلتها ؛ وذلك لكى يضطر الأهالى لترك أراضيهم للميرى ... وصدر فى سنة ١٨٥٩ تصريح لمن يرغب فى ترك أطيان من أطيانه للميرى ... وبقى هذا الأمر معمولا به حتى ألغى سنة ١٨٦٥ .

خلفاء محمد على :

وما إن انقضى عهد محمد على وابنه إبراهيم ،حتى اضطر

خلفهما عباس إلى العدول عن نظام الاحتكار الكامل ، فصدر فى سنة ١٨٤٦ قانون يمهد لتغيير نظام بدأ يضمحل فعلا ، ويتلخص هذا القانون فى النقط الآتية :

١ — يجوز لمستغلى الأراضى أن يتصرفوا فيها بالرهن أو التنازل للغير عن حق الانتفاع ، على أن يثبت ذلك بحجة تكتب أمام الشهود .

٢ — يعود حق الانتفاع بالأرض للحكومة إذا أهمل الزراع زراعتها وهجرها ، ولكن للزارع حق استرداد أرضه عند أوبته .

٣ — يحرم الزارع من حق الانتفاع بالأرض إذا توقف عن دفع الخراج المفروض عليها ، وفى عهد سعيد الأول أدخل تعديل جديد قرر نظام التوريث بها وهو يقضى :

١ — بأن يكون للورثة الحق فى وضع اليد على الأراضى التى تركها مورثهم .

٢ — يكون التصرف فى هذه الأراضى بحجة تكتب فى المديرية .

٣ — تكون المدة القانونية للقضايا المختصة بالحقوق العقارية ١٥ سنة .

وفى سنة ١٨٥٠ أبطل العهد ، ولم يعد المتعهد

متمتعاً بشيء من الامتيازات الإدارية،واصبحت حالته حالةرجل يؤدى خدمة للفلاح ، بتوسطه بينه وبين الميرىفيما يتعلق بمقدار الضريبة وفى دفعها ... ومنذ سنة ١٨٤٢ لم تزد قيمة الضريبة العقارية مرة واحدة ، ولكن فى سنة ١٨٥٢ أصدر عباس أمراً بإضافة سدس مال كل سنةعلى المزارعين. بدلا من ⅛ الثمن ، خصما من البقايا التى تراكمت من جديد .

اللائحة السعيدية :

وفى سنة ١٨٥٨ صدرت اللائحة السعيدية التي ختم صدورها هذه المرحلة من كفاح الشعب ضد مصادرة الأراضى ، وتمليكها لمن كان يطلق على نفسه لقب « ولى النعم »

وقد قررت هذه اللائحة،أن لمستغل الأرض الحق فى تأجيرها أو رهنها أو بيعها ... كما نص على حق التوريث .

وبهذا حصل من كانت فى حوزتهم أراض من الفلاحين على ما بأيديهم ، واشترط دفع رسم للتسجيل لم يتجاوز ٢٤ قرشاً عن الفدان الواحد .

وجاء فى المادة الرابعة من هذه اللائحة وهى «٢٨ مادة» أن

الفـلاح الذى يترك أرضه مدة تزيد عن خمس سنوات يحرم من حق الانتفاع بها »

ويستفاد من هذه المادة :أن للحكومة ولاية عامة أو أخيرة على الأرض .. تركت للفلاح حق الاستثمار والتصرف،وراقبت بعد هذا طريقته فى التصرف ، إذا حذفت منها إبقاء الأرض من غير زراعة .

ولم تختم هذه المرحلة من الصراع بهذا النص وحده ، ولكن أعفى الفلاحون من المتأخرات التى كانت عليهم ، والتى كان محمد على يطاردهم من أجلها مطاردة لاهوادة فيها .. وكانت هذه المتأخرات ٨٠٠,٠٠٠ جنيه .

ولكن قدر لمصر أن تدخل فى مرحلة جديدة من هذا الصراع،فقد ظفرت مصر بحق ملكية الأرض،ولكن لم تستطع أن توقف من نمو الإقطاع الذى بدأه محمد على بالابعاديات والشفالك التى سلمها لأهله وللمقربين منه .

عصر إسماعيل :

وقد شهد عصر إسماعيل أعظم مظهر من مظاهر الإقطاع ، وتولى إسماعيل حكم مصر ، وكان نصيبه من الأرض مقارباً

لأنصبة الأمراء العاديين من امثاله ، وكانت مساحة مزارعه لا تتجاوز ١٥٠٠٠ فدان، تجمعها دائرة زراعية تشرف عليها .

ولكن بعد سبعة عشر عاما من حكمه زادت هذه الدائرة ، فأصبحت دوائر ... أصبحت ٥١ دائرة منبثة فى أنحاد البلاد كلها ، تشرف كل منها على مزرعة أو مزارع ، تتراوح مساحة الواحدة منها بين ألف فدان و ١٠٠ ألف فدان .

هل يعلم القراء كم بلغت مساحة الأرض التى استولى عليها إسماعيل ؟

بلغت ٩٥٠ ألف فدان ، وهذا الرقم يعادل خمس مساحة المنزرع من أرض مصر، ولقد تحدث المؤرخون كثيراً عن الترع التى شقها إسماعيل، وعن الطرق التى أنشأها ، وعن السكك الحديدية ومصانع السكر وغيرها .. ولكن هدفه الأول أن يصلح لنفسه أرضاً ويرويها ويزيد من ثرائه، وبذا أصبح هذا القدر الهائل من مساحة الأرض المنزرعة ، التى كان أسمها الدائرة السنية ، والدومين أكبر مظهر للإقطاع فى تاريخ مصر الحديث .

وكان إسماعيل مغرما بمجاملة الأجانب ، فأباح لهم تمليك الأراضى ، ولم يكن ذلك جائزا قبل عهده .

ويقول المؤرخون : إن إسماعيل عندما أباح التمليك الكامل

للارض ، وحق التصرف بغير تعقيب ، إنما اراد أن يحصل من المنتفعين على أموال لقاء التسجيل الجديد بصفة رسوم، وقد حصل فعلا على المال الذى أراده، وأسمى هذه الرسوم «المقابلة» ، وجاء فى لائحتها أن من يدفع المقابلة تنتقل إليه الملكية المطلقة للأراضى التى يزرعها .

وقد غرق إسماعيل ، وأغرق البلاد فى الديون كما هو معروف ، ولم يكفه على نفقاته البذخة دخله من أملاكه — الذى زاد فى ١٧ سنة من ٣٠ ألف جنيه إلى ٠٠٠ر٢٠٠ر١ جنيه ، تدرها عليه أرضه ومصانعه — بل راح يقترض ويقترض .

وبسبب ديون إسماعيل ، زادت الضرائب على الفلاح ، وكانت وسيلة الحكومة فى ذلك الفرز المتكرر للأطيان .. وأصبح الفلاح غير قادر على أداء الضريبة ، فتراكمت المتأخرات ، وزاد مقدار الدين السائر المطلوب من الحكومة ... ولما لم يعد فى استطاعة الحكومة زيادة الضرائب ، لجأت إلى عمل قرض من الأهالى .... ولكن .... حالة البلاد لم تكن تسمح بالإقراض فجعلت الحكومة القرض إجباريا ، ونتج عن هذا القرض نتائج واضحة ، فقد المزارعون أموالهم نهائيا ..

سجلات الوهاب :

لم يقتصر إسماعيل على أن يحوز لنفسه هذا القدر الهائل من من أرض المصريين ، ولكنه استأنف سياسة محمد على من منح الأرض ،أو «الإحسان» بها على عديد من النساء والرجال أصحاب الحظوة عنده .. وهذه الأرض هى أرض المصريين .. أرض هذا الفلاح ...

وفى محفوظات عابدين سجل طريف لهذه الهبات عنوانه : (الأراضى التى صار إيهابها وإحسانها بأمر نخاملتو الخديو إسماعيل باشا) .

ووردت فى هذا السجل قائمة بمئات الأسماء ، نقتطف منها ما يلى ..

هبات وإحسانات :

باسم الست الكبيرة والصغيرة حرم مرحوم إبراهيم «باشا» ٢٠٠٠ فدان

باسم الست قمر قاوين من جد والد الحضرة الفخمية الخديوية ٢٠٠٠ فدان

باسم أحمد « بك »نجل مرحوم أحمد «باشا» ٦٢٢٩ فدان .

بامر عزبى ٢٩٣٨ فدان .

باسم دولتلو منصور « باشا » ١٠٢٥ فدان .

باسم الست نشأة من المدبرات بأمرين عربى ١٦٥٢ فدان.

باسم تكية المولوية لشيخها إحسان ٣٠٠ فدان .

باسم شريف «باشا» ١٠٠٠ فدان.

باسم إسماعيل راغب «باشا» ١٠٠٠ فدان .

أحمد رشيد «باشا» ١٠٠٠ فدان .

أحمد رشيد «باشا» ١٠٠٠ فدان .

أحمد طلعت «باشا» ١٠٠٠ فدان .

رياض «باشا» مهردار خديوى ٥٠ فدان .

إسماعيل «باشا» مدير جفالك وعهد بحرى ١٠٠٠ فدان .

مصطفى «باشا» محافظ مصر ١٠٠٠ فدان .

لطيف «باشا» ٧٩٠ فدان .

عارف «باشا» ٥٠٠ فدان .

على شكرى «بك» من متحيزان دائرة دولتو حليم «باشا» ٢٠٠ فدان .

حسين عاصم قائمقام برنجى بيادة ٢٥٠ فدان .

مصطفى عزمى « بك » حماشورى وإبراهم خليل « بك »
كاتب عربى ٤٠٠ فدان .
باسم ذو الفقار « باشا » ناظر الخارجية ١٠٠٠ فدان .
حافظ خليل قمندان البحرية ١٠٠٠ فدان .
على سرى « باشا » رئيس مجلس العسكرية ٦٠٠ فدان .
محمد زكى « باشا » التشريفاتى ٣٠٠ فدان .
حسن كامل « باشا » أمين جمرك اسكندرية ٤٢٥ فدان .
عبدالله « باشا » مفتش قبلى ١٠٠٠ فدان .
شاكر « باشا » مفتش بحرى ١٠٠٠ فدان .
موسى « باشا » حكمدار السودان ١٠٠٠ فدان .
راغب « باشا » باشمعاون ١٠٠٠ فدان .
حرم راشد راقب « بك » أميرالاى ذوردنجى ألاى بيادة
٣٠٠ فدان .
مورة حسين « بك » ٢٠٠ فدان .
نفيسة قاوين حرم مرحوم مصطفى أغا ٢٠٠ فدان .
زينب هانم كخيا ١٠٠ فدان .
مسيو « لأوبزون مركترين » ٦٠٠ فدان .
حرم حسين عاصم « بك » ٥٠ فدانا .
حرم عبد القادر « بك » قائمقام أجى ٢٠٠ فدان .

حرم محمد مسعود ٤ أجى ١٠٠ فدان .

حرم إسماعيل كامل « بك » ٢ أجى ١٠٠ فدان .

حرم الأفندى المومى ٢٥٠ فدان .

حسين « باشا » ٦٧٤٤ فدان .

باسم محمود « باشا » ١١٤٢٥ فدان .

باسم إبراهيم « باشا » ١١٤٢٥ فدان .

باسم محمد « بك » ووالدته ٦٥٢٦ فدان .

باسم نعيمة هانم ٦٣١٢ فدان .

باسم زينب هانم أفندى ٦٠٦١ فدان .

باسم أمينة هانم ووالدتها ٦٧٧٠ فدان .

باسم فاطمة هانم ١٠٠٦٦ فدان .

باسم حرم فخامة الخديوى السابق ٢٨٩ فدان .

باسم برنجهام أفندى ٧٦١٥ فدان .

باسم ايكنجك خانم أفندى ٧٦١٥ فدان .

باسم زينب هانم حرم كامل « باشا » ٦١٤٤ فدان .

باسم مرحوم مصطفى فاضل « باشا » ووالدته ١٩٢٨٢ فدان .

باسم اوجنجى أفندى ٧٩١٥ فدان .

باسم والدة المرحوم حسين «بك» ١٠٠٠ فدان .
باسم والدة المرحوم على «بك» ١٠٠٠ .
باسم رشيد «باشا» ١٠٠٠ فدان .
باسم عين الحياة هانم كريمة مرحوم أحمد «باشا» ٩٣٩ فدان.
باسم أنجال وكريمات و قادين مرحوم أحمد «باشا» ٥٣٦٤ فدان.
باسم حرم محمد على «باشا» وأنجاله زينب وخديجة هانم ٣٠٠٠ فدان .
باسم خديجة هانم ٢٠٠٠ فدان .
على — عربجى ٦٠ فدانا .
داوود أغا — سفرجى ٥٠ فدانا
حرم أحمد فؤاد «بك» الناظر المسافرخانات ٣٠٠ فدان.
محمد البارودى ١٥٠ فدان .
الأسطى فرج الطباخ من متسوبين الدائرة السنية ١٠٠ فدان.
مختار «بك» رئيس مجلس بنى سويف ٥٥٠ فدان .
أحمد سايس ومحجوب السايس ١٢٠ فدان .
الست ستيتة المرضعة ٥٠ فدانا
ينى من توابع الدائرة السنية ٥٠ فدانا .
مصطفى فهمى قائمقام ١٥٠ فدان .

حرم السابق ١٥٠ فدان .
عبد القادر «بك» أميرالاى ٥٠ فدانا .
حرم السابق ٥٠ فدانا
الريس محمد أحمد من مستخدمى الدائرة السنية ٥٠ فدانا .
حرم صالح «بك» مأمور ضبطية مصر ٣٠٠ فدان .
الست امباركة ٤٠ فدانا .
حرم وأولاد اصطفان «بك» رئيس مجلس تجار ٢٠٠ فدان .
محمد الناعى السفرجى وحرمه ٧٠ فدانا .
مسيو غوبيا الفرنساوى ٢٧١ فدان .
أحمد فؤاد «بك» مجاورين الجنينة الجزار ٢ فدانا .
على بك الكريدى من خدمة الدائرة السنية ١٠٠ فدان .
على راغب قائمقام ٣ أجى سوارى وحرمه ٢٥٠ فدان .
محمد إبراهيم وحرمه ١٠٠ فدان .
اثنين من كريمات الخواجة طودن الفرنساوى ٢٠٠ فدان .
حافظ أغا السفرجى ١٠٠ فدان بما فيها من مبانى وأشجار .
مسيو اولانيه ١٠٠ فدان .
عشقى هانم ٤٠٠ فدان .
الست تصوير حرم إبراهيم «بك» ١٤١ فدان .

محمد شكيب «بك» ١٥٠ فدان وحرمه ١٥٠ فدان .

محمد رضا بكباشى المدارس الحربية ١٠٠ فدان وحرمه ١٥٠ فدان .

الست سرفيراز حرم احمد أفندى نشأت ٣٠١ فدان بمشتملاتهم .

حرم الصاغقول أغا أفندى ١٠٠ فدان .

جاويشة باب الحرم ١٨٠ فدان .

أمين أغا قهوجى ١٢٠ فدان .

حرم المومى السنية ١٥٠ فدان .

كريمة فاضل «باشا» ١٦٤ فدان .

زوجة الخواجة يوسف الإنجليزى ٣١ فدانا .

حسن على الحلاق ١٥ فدانا .

حافظ أغا سفرجى ٤٣ فدانا .

وختم هذا البيان بما يأتى :

وبلغ مجموع الهبات والإحسانات ٨٧٦٨٦٣ فدانا .

وينبغى هنا أن نذكر أن أملاك إسماعيل قدرت عند تصفية تركته بـ ٦٠ مليونا من الجنيهات ، وقد جرت سياسة إسماعيل وراءها التدخل الأجنبى .

وجر التدخل الأجنبى وراءه الاستعمار .

وقبل أن ينتهى القرن الماضى كان توزيع الأراضى على النحو الآتى :

أفدنة	عدد المزارعين	ما يملكه
١٫١١٣٫٠٠٠	٧٦١٫٣٠٠	يملكون ٥ أفدنة فأقل .
٥٦٠٫١٠٠	٨٠٫١٠٠	يملكون من ٥ أفدنة إلى ١٠ أفدنة
٥٥٠٫٠٠٠	٣٩٫٧١٠	يملكون من ١٠ أفدنة إلى ٢٠ فدانا
٣٠١٫٣٠٠	١٢٫٣٦٠	يملكون من ٢٠ فدانا إلى ٣٠ فدانا
٣٤٤٫٧٠٠	٨٫٩٠٠	يملكون من ٣٠ فدانا إلى ٥٠ فدانا
٢٫٢٤٣٫٥٠٠	١١٫٩٠٠	يملكون أكثر من ٥٠ فدانا
٥٫١١٢٫٦٠٠		

وهكذا نستطيع أن نلخص تاريخ الفترة ، من حكم محمد على إلى نهاية هذا القرن ، بانه بدأ بمصادرة أرض المصريين إلى جانب مصلحته [illegible]

فلما قاوموه بالطرق السلبية التى لمحنا إليها ، ترك خلفاؤه بعض الأرض للشعب ، واستبقوا لأنفسهم نصيب الأسد منها .

ولكى يحافظوا على هذه الأسلاب الهائلة ، فقد فتحوا الباب لدولة أجنبية تأتى لتحميهم ، وتحمى ما بأيديهم من مال حرام .

فى عهد سعيد وعهد إسماعيل من بعده ، قوى نفوذ العناصر الأجنبية ، وزاد من هـذا النفوذ شق قناة السويس ، وكثرت الامتيازات التى حصل عليها الرعايا الأجانب ، وطبقت عن طريق قنصلياتهم .

وفى سنة ١٨٥٠ استأثرت المحاكم القنصلية بنظر جميـع المنازعات ، الخاصة بالأطيان والعقارات ، ومنها : الرهن ، ونزع الملـكية ، وأحصى عدد القوانين الأجنبية التى باشرت تطبيقها هذه القنصليات فـكانت سبعة عشر قانونا . وهكذا انعدمت الثقة فى المعاملات العقارية . . ولم يكن مشترى الأرض يعـلم أى قانون سيطبق على عقده ، وعلى ملـكيته . .

وزالت الفوضى عندما أنشأت كل قنصلية لنفسها مكتبا خاصا ؛ لتسجيل العقود الناقلة للملـكية العقارية والرهن ، فـكنت ترى تسجيلا او بيعا على النظام البلجيكى أو الفرنسى أو الروسى وهكذا . . .

ولم يكن محمد على وخلفاؤه ـ وهم يعطون هذه الحقوق للدول الأجنبية ، وممثليها فى البلاد ـ يحسون بأنهم يمزقون قواعد الدولة ،

واستقرار وسيلة الإنتاج الأول ـ وهى الأرض ـ على أسس واضحة . . .

وما كان يمكن أن يستمر الحال على هذه الطريقة من الفوضى أكثر من ربع قرن، حدث بعده وفى سنة ١٨٧٥ على وجه التحديد أن أنشئت المحاكم المختلطة وألغي النظام القنصلى ، وعلى الرغم مما اتصفت به هذه المحاكم من ازدراء بالقومية المصرية إلا أنها كانت رحمة إذا قورنت بالنظام الذى سبقها ، وفى ظل المحاكم المختلطة ، أقبلت البنوك الأجنبية تتعامل فى مصر ولها سند فى هذه المحاكم ، وكان من أوائلها البنك العقارى، الذى بلغت جملة رهونه و قروضه حوالى ٧٧ مليونا من الجنيهات منذ تأسيسه .

وفى سنة ١٨٨٢ احتل الإنجليز مصر احتلالا عسكريا ، كان قد سبقه الاحتلال المالى لتصفية ديون إسماعيل . .

بيع أملاك الحكومة الخراجية :

وفى عهد توفيق صدرت الأوامر ببيع أملاك الحكومة الخراجية، وذلك بأن يكون للمشتري حق الملكية المطلق ، فكانت هذه خطوة نحو تحرير جزء كبير من الأطيان الزراعية من القيود القديمة ، التى خلفها عهد محمد على والذين تبعوه ، كذلك

شرعت الحكومة فى بيع البرارى القابلة للإصلاح ، مما لم يسبق حصره فى المساحات العمومية ، ولم يدخل فى جملة أملاك الحكومة السابق إحصاؤها ، على أن يكون للمشترى حق الملكية التام ، وتنفيذا لذلك بيع للأهالى فى منطقة النوبارية ٤٩ ألفا من الأفدنة .

وفى سنة ١٨٩١ (فى عهد توفيق أيضا) تقرر حق الملكية المطلق لجميع أصحاب الأطيان الخراجية ، سواء أكانوا دفعوا المقابلة أم لم يدفعوها . ومن هذا التاريخ أصبحت الملكية المطلقة من حق المالكين للأراضى الزراعية ، وسقط حق الرقبة الذى كانت تحتفظ به الحكومة لنفسها .

وعندما صفيت الدائرة السنية وبيعت أملاكها ، راعى الانجليز ـ وهم يوجهون هذه الحركة ـ أن يخصوا بعض الأسر بأجزاء طيبة من هذه الأرض ، وفى نفس الوقت أقبل على الشراء أعيان آخرون من الذين لم يلحقهم أى اتهام بعد تسوية الحساب مع الثورة العرابية .

إقطاع جديد .

ومن ذلك الوقت نشأ نظام إقطاع على اسس جديدة ، وظهرت أسماء بين طائفة ملاك الأراضى الواسعة ، لم تكن معروفة

من قبل .. فى الوقت الذى زالت من الوجود أسماء الوطنيين ، الذين ناصبوا توفيقا والإنجليز من بعده العداء .

الاستعمار والاقطاع :

أخذ الاستعمار يسير فى طريق تأليف القلوب ، وتجميع الأنصار ، والأنصار لا يجتمعون مع الاحتلال إلا إذا جمعتهم مصلحة، والمصلحة هى أن يزيد الاستعمار فى ثرواتهم، ويمكنهم من رقاب المصريين ، وأن يزيدوا هم من ولائهم له ، وهى نفس خطة محمد على عندما بدأ استيلاؤه على البلاد، وخطة خلفائه من بعده .

ولفترة من الزمن قامت منافسة بين الجانبين ، جانب عباس الخديوى الذى ورث الحكم، وجانب الانجليز الذين كانوا يريدون تأليف طبقة تدين لهم بالولاء .

أدت هذه المنافسة إلى نوع من حرية الرأى ، بدأ فى مقالات ملتهبة عبر بها المصريون وزعماؤهم عن رأيهم فى محمد على وأسرته وحكمهم .

ومن بين ما كتب فى هذا الصدد، مقال هام للإمام محمد عبده، ظهر فى الجزء الخامس من مجلة المنار، وعنوانه « آثار محمد على فى مصر » جاء فيه :

ما الذى كانت تنتظره البلاد من نوع حكومتها ؟ كانت تنتظر أن يشرق نور مدينة يضىء لرؤساء الأحزاب طرقهم فى سيرهم لبلوغ آمالهم، وقد كان ذلك يكون لو أمهلهم الزمان، حتى يعرف كل منهم ما بلغ به غيره الغاية التى كان يقصدها فى بلاد غير بلاده، وما كان بينهم و بين ذلك إلا أن يختلطوا بأهل البلاد الغربية، ويرتفع الحجاب الذى أسدله الجهل دونهم، أو كانت تنتظر أن يأتى أمير عالم بصير، فيضم تلك العناصر الحية بعضها إلى بعض، ويؤلف منها أمة تحكمها حكومة منها، ويأخذ فى تقوية مصباح العلم بينها، حتى ترتقى بحكم التدريج الطبيعى، وتبلغ ما أعدته لها تلك الحياة الأولى .

«ما الذى صنع محمد على ؟ لم يستطع أن يحيى، ولكن استطاع أن يميت، كان معظم قوة الجيش معه، وكان صاحب حيلة بمقتضى الفطرة، فأخذ يستعين بالجيش، وبمن يستميله من الأحزاب على إعدام كل رأس من خصومه، ثم يعود بقوة الجيش، وبحزب آخر على من كان معه أولا، وأعانه على الخصم الزائل فيمحقه، وهكذا حتى سحقت الأحزاب القوية، فوجه عنايته إلى رؤساء البيوت الرفيعة، فلم يدع منها رأسا يستتر فيه ضمير (أنا)، واتخذ من المحافظة على الأمن سبيلا لجمع السلاح من الأهلين، وتكرر

ذلك منه مرارا ، حتى أفسد بأس الأهالى ، وزالت ملكة الشجاعة منهم ، وأجهز على ما بقى منهم فى البلاد من حياة فى أنفس بعض أفرادها ، فلم يبق فى البلاد رأسا يعرف نفسه ، حتى خلعه من بدنه ، أو نفاه مع بقية بلده إلى السودان فهلك فيه .

أخذ يرفع الأسافل ويعليهم فى البلاد والقرى، كأنه كان يحن لشبه فيه ، ورثه عن أصله الكريم، حتى انحط الكرام ، وساد اللئام ، ولم يبق فى البلاد إلا آلات له يستعملها فى جباية الأموال ، وجمع العساكر بأية طريقة وعلى أى وجه، فمحى بذلك جميع عناصر الحياة الطيبة ، من رأى وعزيمة واستقلال نفس ، ليصير البلاد المصرية جميعها إقطاعا واحدا ، له ولأولاده ، على إثر إقطاعات كثيرة كانت لأمراء عدة .

ماذا صنع بعد ذلك ؟ اشرأبت نفسه لأن يكون ملكا غير تابع للسلطان العثمانى ، فجعل من العدة لذلك أن يستعين بالأجانب من الأوربيين، فأوسع لهم فى المجاملة، وزاد لهم فى الامتياز خارجا عن حدود المعاهدات المنعقدة بينهم وبين الدولة العثمانية، حتى صار كل صعلوك منهم لا يملك قوت يومه ملكا من الملوك فى بلادنا ، يفعل ما يشاء، ولا يسأل عما يفعل ، وصغرت نفوس الأهالى بين أيدى الأجانب بقوة الحاكم ؛ وتمتع الأجنبى بحقوق الوطنى التى

حرم منها ، وانقلب الوطنى غريبا فى داره ، غير مطمئن فى قراره ، فاجتمع على سكان البلاد المصرية ذلان : ذل ضربته الحكومة الاستبدادية المطلقة، وذل سامهم الأجنبي إياه ليصل ، إلى ما يريده منهم ، غير واقف عند حد ، أو مردود إلى شريعة .

قالوا : إنه أطلع نجم العلم فى سماء البلاد . نعم عنى بالطب لأجل الجيش ، والكشف على المجنى عليهم فى بعض الأحيان ، عند ما يراد إيقاع الظلم بهم ، وبالهندسة لأجل الرى ، حتى يدبر مياه النيل بعض التدبير ، ليستغل إقطاعه الكبير ، هل تفكر يوما فى إصلاح اللغة العربية أو التركية أو أرنؤودية ؟ هل تفكر فى بناء التربية على قاعدة من الدين أو الأدب ؟ هل خطر فى باله أن يجعل للأهالى رأياً فى الحكومة ، فى عاصمة البلاد أو أمهات الأقاليم ؟ هل توجهت نفسه لوضع حكومة قانونية منظمة ، يقام بها الشرع، ويستقر العدل ؟ لم يكن شىء من ذلك، بل كان رجال الحكومة، إما من الأرنؤود أو الجراكسة أو الأرمن المورلية، أو ما أشبه هذه الأوشاب ، وهم الذين يسميهم بعض الأحداث من أنصاره اليوم دخلاء، وكانوا يحكمون بما يهوون ، لا يرجعون إلى شريعة ولا قانون ، وإنما يبتغون مرضاة الأمير صاحب الإقطاع الكبير . .

أين البيوت المصرية ، التى أقيمت فى عهده على قواعد التربية الحسنة ؟ أين البيوت المصرية ، التى كانت لها القدم السابقة فى إدارة حكومته أو سياستها أو سياسة جندها مع ، كثرة ما كان فى مصر من البيوت الرفيعة العماد الثابتة الأوتاد ؟.

أرسل جماعة من طلاب العلم إلى أوربا ليتعلموا فيها ، فهل أطلق لهم الحرية أن يبثوا فى البلاد ما استفادوا ؟ كلا ولكنه استعملهم آلات ، تصنع له ما يريد ، وليس لها إرادة فيما تصنع . وجد بعض الأطباء الممتازين وهم قليل ، وجد بعض المهندسين الماهرين ، وليسوا بكثير ؛ والسبب فى ذلك أن محمد على ومن معه لم يكن فيهم طبيب ولا مهندس فاحتاجوا إلى بعض المصريين ، ولم يكن أحد من الأعوان مسلطا على المهندس عند رسم ما يلزم له من الأعمال ، ولا على الطبيب عند تركيب أجزاء العلاج ، فظهر أثر استقلال الإرادة فى الصناعة عند أولئك النفر القليل من النابغين ، وكان ذلك مما لا تخشى عاقبته على المستبدين .

هل كانت له مدرسة لتعليم الفنون الحربية ؟ أين هى ؟ وأين الذين نبغوا من طلابها ؟ فإن وجد أحد نابغة ، فهل هو من المصريين ؟ عدوا إن شئتم أحياء أو أمواتاً :

وجد كثير من الكتب المترجمة فى فنون شتى ، من التاريخ

والفلسفة والأدب ، ولكن هذه الكتب اودعت فى المخازن من يوم طبعت، وأغلقت عليها الأبواب إلى أواخر عهد إسماعيل «باشا» ، فأرادت الحكومة تفريغ المخازن منها ، وتخفيف ثقلها عنها ، فنثرتها بين الناس ، فتناول منها من تناول ، وهذا يدلنا على أنها ترجمت برغبة بعض الرؤساء من الأوربيين ، الذين أرادوا نشر آدابهم فى البلاد لكنهم لم ينجحوا ، لأن حكومة محمد على لم توجد فى البلاد قراء ولا منتفعين بتلك الكتب والفنون .

كانوا يتخطفون تلامذة المدارس من الطرق وأفناء القرى (الأفناء : الناس المجهولون) كما يتخطفون عساكر الجيش ، فهل هذا مما يحبب القوم فى العلم ، ويرغبهم فى إرسال أولادهم إلى المدارس ؟ لا بل كان يخوفهم من المدرسة ، كما كان يخيفهم من الجيش .

حمل الأهالى على الزراعة ، ولكن ليأخذ الغلات ؛ ولذلك كانوا يهربون من ملك الأطيان، كما يهرب غيرهم من الهواء الأصفر والموت الأحمر ، وقوانين الحكومة لذلك العهد تشهد بذلك ..

يقولون : إنه أنشأ المعامل والمصانع، ولكن ـ هل حبب إلى المصريين العمل والصنعة ، حتى يستبقوا تلك المعامل من أنفسهم ؟ وهل أوجد أساتذة يحفظون علوم الصنعة، وينشرونها فى البلاد ؟

أين هم ؟ ومن كانوا ؟ وأين آثارهم ؟ لا بل بغض إلى المصريين العمل والصنعة ، بتسخيرهم في العمل، والاستبداد بثمرته ، فكانوا يتربصون يوماً لا يعاقبون فيه على هجر العمل والمصنع ؛ لينصرفوا عنه ساخطين عليه ، لاعنين الساعة التي جاءت بهم إليه .

يقولون : إنه أنشأ جيشاً كبيراً ، فتح به الممالك ، ودوخ به الملوك ، وأنشأ أسطولا ضخماً ، تثقل به ظهور البحار ، وتفتخر به مصر على سائر الأمصار ، فهل علم المصريين حب التجنيد ، وأنشأ فيهم الرغبة في الفتح والغلب، وحبب إليهم الخدمة في الجندية ، وعلمهم الافتخار بها؟ لا بل علمهم الهروب منها، وعلم آباء الشبان وأمهاتهم ان ينوحوا عليهم، معتقدين أنهم يساقون إلى الموت، بعد ان كانوا ينتظمون في أحزاب الأمراء ، ويحاربون ولا يبالون بالموت أيام حكم المماليك ، وكان من ينتظم في الجندية على عهد محرر مصر لا يخرج منها إلا بالموت ، هل شعر مصري بعظمة أسطوله ، أو بقوة جيشه؟ أو هل خطر ببال أحد منهم أن يضيف ذلك إليه، بأن يقول : هذا جيشي وأسطولي أو جيش بلدي أو أسطوله ؟ كلا لم يكن شيء من ذلك ، فقد كان المصري يعد ذلك الجيش ، وتلك القوة عونا لظالمه ، فهي قوة خصمه . كذلك كان يعدها كل عثماني في مصر ، أو في غير مصر ، ليقل لنا أنصار الاستبداد : كم كان في

الجيش من المصريين ؛ الذين بلغوا فى رتب الجندية إلى رتبة «البكباشى» على الأقل ؟ فما أثر ذلك فى حياة مصر والمصريين إلا أسوأ الأثر ــ أثر كله شر فى شر ؛ لذلك لم تلبث تلك القوة أن تهدمت واندثرت .

ظهر الأثر العظيم عندما جاء الإنكليز لإخماد ثورة عرابى دخل الإنكليز مصر بأسهل ما يدخل به دامر [1] على قوم ، ثم استقروا ، ولم توجد فى البلاد نخوة فى رأس ، تثبت لهم أن فى البلاد من يحامى عن استقلالها ، وهو ضد ما رأيناه عند دخول الفرنساوين إلى مصر ، وبهذا رأينا الفرق بين الحياة الأولى والموت الأخير ، وجهلة الأحداث يسألون أنفسهم عنه ولا يهتدون إليه .

ومن مظاهر هذه الآراء : ما قرأناه أيضاً فى جريدة باسم القطر المصرى ، لصاحبها أحمد حلمى ، صدرت عام ١٩١٨ .. كانت هذه الجريدة تنشر فى الصفحة الأولى المقالات التى تسب فيها أسرة محمد على ، وتدعو المصريين إلى عدم طاعتهم ، والانصياع لأوامرهم ، بل وتصفهم بأنهم خونة باعوا البلاد ، وتقول : « إذا

(١) الدامر : هو الذى يدخل على القوم بلا استئذان .

عرف المصرى ان شقاءه وبلاءه كان السبب فيها عائلة محمد على، يجب عليه ، وينبغي له أن يتخلص منها ، لأن أقل واحد من مواطنيه أشفق عليه ، وأرأف به ، ولأن عائلة محمد على هى التى سلمت مصر إلى الإنجليز ؛ ولأنهم يبغضون المصرى ، ويكرهونه أشد الكره ، ومن العار أن يسلم عنقه لعدوه ، وقد أعلن ..... عداوته للأمة بعدم منحها مجلس النواب ، فينبغى أن تعلن أيضاً : أنها لا حاجة لها به »

فهذه الجريدة كانت تصرح علنا بكراهية أسرة محمد على وتسهب فى وصف بؤس المصريين .

وظهر أيضا صحفيون آخرون عمدوا إلى الطرق الملتوية ؛ لكى يفصحوا عن شعورهم ، وشعور المصريين أجمعين تجاه تلك الأسرة ، ومن هؤلاء الصحفيين يعقوب بن صنوع ، الذى كان يصدر جريدة «أبو نضارة» ، فكان يرسم صوراً «كاريكاتورية» ينقد فيها حكم إسماعيل وتصرفاته ، وكان يرسمه فى صورة عمدة ، ورئيس الوزراء فى صورة شيخ الحارة ، ويعمد بهذه الطريقة إلى نقد أعمالهم وسياستهم الخرقاء تجاه البلاد ، ولذلك نفى إسماعيل يعقوب بن صنوع ، فكان يصدر جريدته من باريس ويرسلها

بطرق غاية فى الغرابة ، حتى يقرأهـا المصريون الذين كانوا يتلهفون عليها ، كمنفذ يعبر عما فى نفوسهم من كراهية واحتقار لتلك الأسرة الغريبة ، التى استولت على خيرات البلاد وأموالها ، واستعبدتهم بدون وجه حق ذلك الأمد الطويل . .

فمن مقالات محمد عبده ، وأحمد حلمى «وكاريكاتور» يعقوب ابن صنوع ، وغيرهم من الصحفيين والزعماء ، الذين ماهم إلا مرآة صافية لما يعتمل فى نفوس المصريين ، من بغضاء وكراهية لهذه الأسرة ، وما تمثله من معانى السيطرة والإقطاع نستنتج : أن المصريين لم يكونوا فى يوم من الأيام بلهاء أو ضعفاء ، بل كان هناك بركان ثائر ، يصخب فى نفوسهم فى انتظار اللحظة الحاسمة ، لكى يثوروا ويحطموا كل شئ يقف فى طريقهم . . . وكان كفاح بعض الزعماء ، من أمثال مصطفى كامل ومحمد فريد ، يقابل بمؤامرات من الخديو عباس حلمى الثانى وأعوانه . . . ومن جانب الإنجليز ، الذين إن كانت أرضتهم الحملة ضد الخديو أحيانا ، إلا أنها كانت تقلقهم ، خشية أن تنقلب ضدهم ، وكان الخديوى عباس الثانى منهمكاً فى معركة ، أخرى غير معركة كبت الشعور الوطنى ، وهى تجميع الثروة والأراضى .

فشرع فى استعادة الأرض ، وإنشاء دائرة سنية اخرى على ما كانت عليه فى عهد إسماعيل .

وفى مذكرات أحمد شفيق « مذكراتى فى نصف قرن » تفاصيل كثيرة عن الأهداف المالية لحكم عباس ، نذكر منها بعض مقتطفات :

« غضب الخديو على حسن عاصم «باشا» لاعتقاده أنه غير حريص على مصالح الخديوية ، وأنه بالعكس يعرقلها ؛ وسبب ذلك أن بيت «زروفودا كى» فى الإسكندرية اشترى من الحكومة حديقة وسراى الجيزة ، وجزءاً من الأرض الزراعية التى أمامها على النيل ، ثم اتفق على أن يستبدل أرض الوقف ، الواقعة بجوار كوبرى الأعمى بتفتيش الخديوى بمشتهر ، وكان سموه يرغب فى هذه الصفقة من ناحيتين : الأولى بيع تفتيش مشتهر ، والثانية الاشتراك مع «زروفودا كى» فى الأراضى التى تشترى من الوقف ، وكان بيت «زروفودا كى» يقدر أرض الوقف بمبلغ ١٣٠ ألف جنيه ، وتفتيش مشتهر بـ ١٥٠ ألف جنيه ، فاغتاظ الخديوى ؛ لأن الصفقة لم تتم . . .

ذكر شفيق « فى يوم من أيام سنة ١٩١٢ جاءنى على جلال ، أحد المقربين للخديوى فى ديوان الأوقاف وقال لى : إن أفندينا أرسلنى

إليك ، فى شأن شراء ارض للأوقاف ، عن طريق الاستبدال ، وهى صفقة طيبة ، تبلغ مساحتها ٣٥٠٠ فدان تقريباً فى المطاعنة ، ويبدو أنه كانت هناك بعض مصاعب ، فأرسل الخديو لمدير الأوقاف فى المطاعنة — يقول له : إننا نريد ثمناً عالياً لهذه الأرض . . . وإن لك فائدة فى هـذه الصفقة . . . وهكذا نجد الخديوى ، لا يتورع فى سبيل معاملاته فى الأراضى ، من أن يرشو أحد كبار الموظفين . . .

أنشأ الخديوى سكة حديدفى مريوط،لإصلاح أراضيه الزراعية بغرب الإسكندرية ، وقدمت له مصلحـــة السكة الحديد بعض ما عندها من الأدوات المستعملة ، اللازمة لهذه السكة بثمن قليل، وكذلك ارسلت له نظارة الداخلية جماعة من المحكوم عليهم بالسجن ،ليساعدوه على مدها ، كما أمر بأن يشتغل رجال الحرس فى هذه المهمة ، و بعد أن تم إصلاح الأراضى ، فاوض الخديوى شركات أجنبية ، لمشترى الخط الحديدى ، ثم انتهت الصفقة إلى الحكومة المصرية ، فباعها لها بـ ٣٩٠ ألف جنيه .

وهكذا تتوالى القصص ، عن أنواع التجارات فى الأرض ، والحاصلات ، ومشترى الأراضى و بيعها ، و بيع الرتب وغيرها ، وجمع المال من كل طريق مشروع وغير مشروع ، وذلك رغبة

فى أن يكون الإقطاع هو أساس حكم هذه الأسرة ، عن طريق : تجميع الأرض ، وتهريب المال إلى الخارج .

أما هؤلاء الذين كان يشجعهم الإنجليز ويحتضنونهم ، فيكفى أن نذكر هنا ما قاله عنهم «الجنرال اللنبي» ، ونقله «ويفل» فى كتابه عنه : أنه من الممكن أن يجلو الإنجليز عن مصر ، وهم مطمئنون إلى أنهم خلقوا طبقة من الكبراء ، يمكن لانجلترا أن تستأمنهم على سياستها فى هذه البلاد ، فهم فى نظر الإنجليز درع يدافع عن سياستهم ، كما يدافع عنها الأسطول البريطانى . .

أجل . . فما نظرت انجلترا إلى طبقة المصريين والمتمصرين من أعوانهم ، إلا على أنهم جيش احتلالها السرى لهذه البلاد ، وهو تصوير صحيح ودقيق ، أدركته مصر فى أنسب الأوقات ، وإن كان هذا الكلام قيل بعد الحرب العالمية الأولى ، وقبل إعلان الدستور . .

الامة فى ظل الإقطاع

وضع الاستعمار الخطوط الأساسية لحياتنا الاقتصادية ، فى نصف القرن الذى بدأ باحتلالهم لبلادنا ، وانتهى بالحرب العالمية الأخيرة ...



فماذا كانت نتيجة هذه السياسة ؟ .

كانت النتيجة العامة التى سجلتها أرقام سنة ١٩٥٢ كما يلى :

١ — تبلغ مساحة المنزرع (سنة ١٩٥٢) من أرض مصر ٥٫٨٢٣٫٠٠٠ فدان ، « حوالى ٣٪ من مساحة الجمهورية المصرية كلها »

٢ — يبلغ عدد السكان ٢١٫٤٢٤٫٠٠٠ (إحصاء تقريبي لعام ١٩٥٢) .

٣ — تبلغ المساحة المحصولية لهذه الرقعة المزروعة ٩٫٢٠٠٫٠٠٠ فدانا ، وذلك على فرض زراعة الأرض مرة واحدة فى العام .

٤ — وبمقارنة الأرقام الخاصة بتزايد السكان ، وأرقام تزايد الأرض فى نصف القرن الأخير ، نجد أن ما استصلح من الأرض البور فى هذه الفترة لم يزد عن ١٥٪ من المساحة ، فى حين أن عدد السكان زاد ١٠٠٪ ...

٥ — وكانت النتيجة الخطيرة التى ترتبت على هذه السياسة ، نقص فى إنتاج البلاد الزراعى ، ولاسيما فى القمح يوضحه البيان التالى :

السنة	كيلو جرام للفرد من الإنتاج المحلى	جملة استهلاك الفرد الكيلو
١٩٢٩ — ١٩٣٠	٩٠	١١٢
١٩٣٥ — ١٩٣٩	٧٥	٧٥
١٩٤٨ — ١٩٤٩	٥٥	٧٩
١٩٤٩ — ١٩٥٠	٥٨	٧٥
١٩٥٠ — ١٩٥١	٥٠	٨٩

ومعنى هذا البيان الواضح : أن حصة الفرد فى عشرين سنة فقط نقصت من القمح المحلى ، الذى تنتجه بلادنا من ٩٠ كيلوجراما إلى ٥٠ كيلوجراما .. وأصبحنا مضطرين إلى أن نستورد من الخارج ما يحتاجه غذاؤنا ...

٦ — ولو أن الأمور سارت فى هذا الخط الصاعد لزيادة السكان ، والخط النازل فى الإنتاج ، لوصلنا بعد خمسة أعوام من هذا الاحصاء إلى النتيجة التالية فى حاصلات الحبوب عامة :

	متوسط السنوات الخمس	حاجتنا الاستهلاكية
	٤٧ / ٤٨ — ٥١ / ١٩٥٢	سنة ٥٦ / ١٩٥٧
قمح	١٠٫٩٨٦٫٠٠٠ أردبا	١٣٫٨١٩٫٠٠٠ أردبا
ذرة شامية	١٠٫٦٤٤٫٠٠٠ «	١١٫٣٢٧٫٠٠٠ «

ذرة رفيعة	٣٫٧٧٤٫٠٠٠ أردبا	٤٫٠١١٫٠٠٠ أردبا
أرز مضروب	٢٫٤٥٧٫٠٠٠ «	٢٫٧٤٦٫٠٠٠ «

وفى أوائل هذا القرن رسم الإنجليز سياسة التوسع الزراعى بمصر ، عندما نفذ مشروع خزان أسوان ، وقد وضعوا تصميماته على أساس تخزين مليار واحد من أمتار الماء المكعبة، ولكن مصر كانت تنمو بسرعة ، وفاق نموها الإطار الحديدى الذى رسمه لها الاستعمار ، مما اضطرهم إلى تعلية خزان أسوان ، مرة قبل الحرب العالمية الأولى ، ثم مرة أخرى منذ نحو ثلث قرن

وكان من نتيجة هذا البرنامج الضيق المحدود للتوسع الزراعى، الذى يعتمد طبعا على كمية الماء المتاحة للزراعة — أن زادت مساحة الأرض المزروعة فى نصف القرن الأخير ١٥٪ فقط، فى حين أن عدد السكان زاد ١٠٠٪ تقريبا، ومعنى هذا : أن عدد السكان زاد سبعة أمثال الزيادة فى مساحة الأرض المزروعة .

وكانت النتيجة الحتمية لهذا كله : أن نقصت حصة الفرد فى بلادنا من القمح خلال عشرين سنة فقط ، من ٩٠ كيلو جراما إلى ٥٠ كيلو جراما ، و نقصت القيمة الغذائية لحصة الفرد من الغذاء من ٢٩٥٣ «كالورى» (سعر حرارى) إلى ٢٣٣٧ «كالورى» ..

من الأحزاب إلى الثورة

ما إن انتهت الحرب العالمية الأولى ، حتى تحرك وجدان الشعب ، وبخاصة الفلاحين إلى حياة أفضل ..

حرك شغفهم بالحرية حب الحرية فى ذاتها، وهى حالة طبيعية فى كل نفس ... وزاد فى إحساسهم بوطأة الحكم البريطانى ، مافرضته السلطة العسكرية البريطانية من حماية على البلاد ، وتعيين حاكم عسكرى من الإنجليز ، ينهى ويأمر فى العباد وفى الأرزاق ..

كان العمد يكلفون بحشد « متطوعين » ،يساقون إلى أعمال السخرة فى حرب الإنجليز ضد الأتراك ، وما كان أعجبه من تطوع ، هذا الذى يوثق فيه الكتاف ، ويرحل الأفراد مكرهين إلى حيث لا يعلمون ، وإلى حيث لا يريدون ، وامتدت أيدى الاستعمار إلى الأرزاق بعد ذلك ،فكان تموين الجيوش البريطانية يقع على عاتق القرية المصرية ومواردها ..

وإن ماوقع فى دنشواى،قبل الحرب ، وحرك من أجله مصطفى كامل ضمير العالم حتى زلزل «كرومر» من على عرشه..إن ماحدث فى ذلك الوقت كان يتكرر كل يوم ، وفى كل قرية تقريباً ،

وبأيدى بعض المصريين الموالين للإنجليز أو الخائفين ..

هذه العوامل جميعها ، إلى جانب دعوة الحرية الكاذبة ، وتقرير المصير ، التى نادى بها الحلفاء فى أعقاب الحرب ، جعلت صبر المصريين ينفذ — وظهر من بين المصريين زعيم من المحامين ، تصدى لقيادة الجموع ، هو سعد زغلول ... وانطلق مع هذا التيار الجارف ، الذى نادى بالاستقلال التام ، أو الموت الزؤام ...

واحتمل الفلاح المصرى نصيبه كاملا فى ثورة سنة ١٩١٩ وما بعدها ...

كانت ثورات ، العزيزية ، والبدرشين ، والمنيا ، وديروط ، ومنفلوط ، وزفتى ، وميت غمر ، وغيرها من ريف مصر وحضرها تعبيرا أصيلا عن رغبة فى حياة أفضل .

وسلط الاحتلال جيوشه ونيرانه ، وتصدى المناضلون لنيران المدافع ، وقامت المعارك الدامية فى كل مكان ...

وكان لابد من حيلة تخمد هذه النار المتأججة ، غير محاولة قهرها بالعنف ...

فعاد الزعماء من منافيهم ، وصدرت التصريحات المخدرة ، ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وغيرها ، وأنشئت الأحزاب ، وأعلن دستور سنة ١٩٢٣ ..

وفى ظل النظام الحزبى ، الذى ظل يسود البلاد ثلاثين سنة ، شهد الشعب من تجاربه التاريخية العديدة . . شهد سلطات أجنبية عنه فى دار المندوب « السامى » البريطانى ، وفى قصر عابدين تتحكم فيه وراء ستار الأحزاب ، وزعمائها — وأعضائها ..

ماذا كانت النتيجة ؟

تحولت حسبية الشعب للاستقلال ، إلى تعصب فريق منه ضد فريق آخر ، فى سبيل السلطة أو وهم السلطة .

أصبحت ميزانية الحكومة غنيمة للأحزاب بوظائفها ومشروعاتها ..

أصبحت السلطة التشريعية مسيرة لخدمة الأحزاب ..

أصبح عماد الأحزاب هو النائب أو الشيخ ، الذى يضمن لنفسه أكبر عدد من الأصوات ..

ومن أين تأتى الأصوات ؟

كانت مضمونة دائما فى القرية لمن يملك هذه القرية .

ولذلك اتجه التنافس على السلطات إلى سباق على شراء الأرض ، ما دامت الأرض ومن عليها توصل إلى كراسى البرلمان ، فكراسى الوزارة والسلطان . .

وشهدت البلاد وضعاً عجيباً .. تحولت رؤوس أموال كثيرة

إلى امتلاك الأرض ... وصل ثمن الفدان فى مناطق كثيرة إلى ألف جنيه وأكثر ، مع أن غلته لا تساوى إلا نسبة ضئيلة غير مجزية لرأس المال المدفوع فيه . .

إن امتلاك عزبة من ٥٠٠ فدان أو أكثر ، لم يكن يعنى كذا قنطاراً من القطن ، وكذا أردبا من القمح والذرة فقط .. ولكن كان يعنى أيضاً .. كذا صوتا فى الانتخابات .

وهؤلاء الذين ظلوا يرشحون أنفسهم ثلاثين سنة فى الانتخابات بالقرى المصرية ، لم تكن تربطهم بالناخبين إلا وعود كاذبة ، ما تلبث أن تبدد بعد الفراغ من إحصاء أصوات الناخبين ..

والويل كل الويل للقرية ، التى تربطها قرابة بمرشح تريده السلطة ولا يريدونه ، إن أنواع القهر والأذى واللعنات التى تصب على الناس ، تشبه القصص الخرافية من غرابتها .. وكلنا يذكر :

الذين كانوا يربطون فى ذيول الخيل وهى تجرى ..

الذين كانت تحاصر قراهم بالدبابات ..

الذين كانت تمتلىء بهم السجون ، وتلفق لهم القضايا ..

هذه كانت الصورة ، التى تجرعتها القرية المصرية ، من تجربة الديمقراطية على الأسلوب الملكى الإنجليزى الحزبى !!

وطال ليل هذه التجربة المريرة ، وفى غمارها نسى موضوع الاستقلال التام ، او الموت الزؤام — وتحول كفاحنا من أجل الحرية إلى قضية أسميت القضية المصرية ، يتلابق فيها المحـامون بالأسجاع الرنانة ، والخطب التى أجيد صقلها ..

ولـكن هل كان هذا كله « أفيونا » للجماهير خدرها ... وأنامها عن حقيقة حالها ؟!! .

الواقع أن القرية المصرية ، التى عرفت أنين المظالم سنين طويلة ، كانت تتطلع إلى فجر جديد ، تلتمس أضواءه وتتنسم ريحه ..

لقد مرت على بلادنا حرب عالمية ثانية ، كانت تجربة من نوع جديد لشعوبنا ..

نشأت طوائف من الشباب ، رأى أن حريتنا ليست « قضية » ، ولـكنها عرق ودماء ، وبلاء يصب على الأعداء .. وجدت هذه الطوائف فى مخلفات الجيوش المتحاربة فى صحارينا ذخيرة ، وسلاحا يعينها ..

وضعت خطتها على اساس ان تنمى روح الكفاح المسلح من جديد فى أبناء الشعب . .

استجاب الشباب ..

وكانت القرى أكثر استجابة ، ولاسيما فى شرق الدلتا ، حيث تختلط القاعدة العسكرية البريطانية لفلاحى الشرقية والدقهلية ومحافظات القنال ..

وجاءتنا من بعد الحرب قارعة أخرى ، لها كل تأثيرها ووزنها . . .

إنها كانت حرب فلسطين . . .

لقد كشفت هذه الحرب عن خلل البناء الذى نعيش فيه ، ونسميه حكما وحكومة ونظاماً . .

ظهر أنه أوهى من بيت العنكبوت . . .

ظهر أن الأسباب التى تربط عناصر الأحزاب والحكم فى بلادنا ، هى الحرص على هذا الحكم نفسه .

لقد وجدنا جيشاً يتحرك إلى فلسطين ، دون أن يعلم رئيس الوزراء بتحركه . .

رأينا ملكا « يضحك » عليه جاسوس ، ويوهمه انه يستطيع

ان يضم فلسطين إلى تاجه ، بنزهة عسكرية لكتيبة من الجيش تعسكر في العريش . .

ثم تجلت الحقائق المريرة .

لقد صدق الشعب بفطرة سليمة — أن هـذه الحرب فى فلسطين هى حربه وليست خدعة . .

وآمن أن عروبته وقوميته مهددة من شرازم الصهيونية . . وعبأ نفسه لمعركة يرى فيها صورة ماضيه وحاضره ومستقبله . .

ولكن المؤامرة على كيان الشعب كانت محكمة ، دبرت خططها من أعوام طويلة . . . فلم تغن الحماسة عن السلاح الذى يجب أن يحمله الجندى فى الميدان . .

وصادفنا فشل كبير فى الداخل ؛ انعكس تأثيره على خنادق المحاربين فى خط القتال . .

روى واحد من هؤلاء المحاربين فيما بعد ، أنه سأل جندياً لم يكن مكترثاً للقتال عن سبب إهماله — فقال الجندى :

« إن البلد ليست بلدنا ؛ لأننا لا نملك شبراً من أرضها » .

قال المحارب معلقاً : إن هذه الإجابة جعلت من واجب كل مواطن شريف ، أن يعمل على إشعار أبناء هذا البلد أن مصر هى ملك لهم . .

ولم يكن هذا المحارب فى خط القتال غير جمال عبد الناصر...
ومن وحى هذا التفكير ، ومن آلام الماضى ومتاعبه ، نشأت ونمت فى نفوس الأحرار بذور ثورة ؛ للتحرير الكامل الشامل لهذا البلد ولأبنائه جميعاً . .

ثورتنا الكبرى .. وهذه الأرض

حاول الإنجليز فى فترة حكمهم للبلاد أن يسترضوا الفلاحين ، ويتظاهروا بأنهم حماتهم ضد طغيان الحكام .

بثوا مفتشى الرى الإنجليز ، وبثوا مفتشين فى وزارة الداخلية ؛ لكى يطوفوا بالقرى ، وكان دأبهم أن يتوددوا إلى الفلاحين ، بسماع شكايتهم ، وإصدار الأمر بإنصافهم من حكامهم المحليين .

وسن «كرومر» قانوناً يمنع الحجز على من تقل ملكيته عن خمسة أفدنة ، واتخذ هذا القانون بوقاً قوياً من أبواق الدعاية .

والفلاح فى هذا كله ، ينظر إلى الأحداث ، ويتأملها وهو صامت . . .

إن كلمة فلاح كانت رمزاً للمهانة والتحقير ، ودليل الغفلة وعدم الوعى .

والفلاح العربى من أذكى بنى الإنسان ، إنه لا يحتاج إلى تعليم ولا إلى مدارس ؛ لكى يدرك بفطرته ما الصواب

وما الخطأ . . . فإن ميراث الحضارة يتسلل فى دمه من آلاف السنين الماضية ، والتجربة تسرى فى عروقه ،وإن كان لم يتعلمها من معلم . . .

ولهذا كان الإنجليز يدهشون لثورة الفلاح عليهم فى سنة ١٩١٩ ، ولا يعلمون سبب غضبته ، بعد أن جلس المفتش الإنجليزى على المصطبة معه فى مناسبات سابقة ، و « شخط » فى الحاكم المصرى أمامه . . .

وفى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، تحركت ثورة الجيش المصرى ، ضد الفساد والاستعمار بجميع أنواعه . .

وظل قواد الثورة يراقبون تفاعل الرأى العام مع هذه الثورة . .

وكانت الحماسة فى المدن واضحة .. ولكن الريف .. كيف تجاوب مع هؤلاء الأبطال الشبان ، الذين طردوا الملك وقذفوا به إلى البحر ، وراحوا يذيعون نداءات ملتهبة حارة ، عن وقوفهم إلى جانب العدل والكرامة مع كل مواطن ، ومع الصغير قبل الكبير ومع المظلوم حتى يأخذ حقه ..

ولقد سمع الفلاح من صانعى الحكم السابق ، ومن على منبر

البرلمان كلاما كثيراً وجميلا ، ولكنه كان كلاما فقط ، ويدخل من أذن ويخرج من أخرى ..

ولكن الثورة لم تكن من هذا الطراز ، ولمح الفلاح بفطرته أن فيها شيئاً جديداً وعميقاً يصلها بوجدانه وضميره ..

لقد تحدث «الراديو» عن قانون لتحديد الملكية الزراعية ، طلبه مجلس الثورة من حكومة المرحوم على ماهر وأن الأرض الزائدة يجب أن توزع على الفلاحين ..

ولكنه سمع فى نفس الوقت ، أن جمعية لأصحاب الأراضى تألفت لتقف فى وجه هذا التشريع ، وذهب رئيس الوزراء إذ ذاك إلى برج العرب ، حيث استقبل وفدا منهم ، وأخذ نادى محمد على فى القاهرة يضج بالإشاعات والأقاويل ..

ولكن مالبث هذا كله أن تبدد ، فقد أسقطت الثورة الوزارة المترددة ، وفى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ صدر قانون الإصلاح الزراعى ، الذى حدد ملكية الأرض وحدد إيجارها ، وحدد أجر العامل الزراعى ..

وأذيع القانون بنصوصه ، ونشرته الصحف بعناوين ضخمة ، ولكن صدور القانون ونشره كاذت تغطى عليه حملة هائلة

من الإشاعات ، صحبته من الإقطاعيين وعملائهم ، والمرتزقون من ورائهم ..

كانت هذه الإشاعات تدور حول معنى واحد وهو أن تفتيت الملكيات الكبيرة ، وتوزيعها على صغار الفلاحين سوف يحدث فى البلاد مجاعة،لا تطيح بقانون الإصلاح الزراعى وحده ، ولكن تطيح بالثورة نفسها ..

اليوم الكبير

ولم يغفل جمال عبد الناصر عن هذه الإشاعات ، ولم ترهبه هذه المخاوف ، بل قرر أن يعجل بتوزيع الأرض فى أول عيد من أعياد الثورة ، متخطيا كل عقبة فنية قد تحول دون هذا الهدف ..

وكان توزيع الأرض فى هذه الذكرى الأولى،هو أهم فقرة من فقرات برنامج الاحتفال..

وفى صباح ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٣،انطلق موكب من السيارات المكشوفة — أربع سيارات أو نحوها — تشق القرى ، من القاهرة إلى بلدة دميرة ، على بعد ١٢ كيلو مترا من المنصورة ..

وفى الطريق إلى هذه القرية ، مر جمال عبدالناصر على مزارع الإقطاع الكبير ، فى بهوت ودرين وأمثالها .. ورأى الفلاحون بأعينهم ، أن ما سمعوه فى الراديو بالليل أصبح عليه الصبح ، وإذا هو حقيقة واقعة ، وأن إخوانهم الذين كانوا يعملون فى أرض طوسون ، سوف يتملكون الأرض التى شقوها بفؤوسهم ، وشقوا فيها هم وآباؤهم من قبلهم فى السنين الماضية .

دميرة نقطة الابتداء

ولكن قبل أن نقف عند نقطة الابتدا ، فى هذا التطور التاريخى الخطير ، الذى صارت إليه قصة الأرض فى بلادنا يحسن – وبعد ثمانى سنوات من قيام الثورة – أن نذكر الاعتراضات وصدور القانون التى ضمنها « كبار الملاك » فى مذكراتهم .. والتى قدموها إلى الحكومة ضد توزيع الأرض ، وكيف كذب الواقع بعد ذلك ، كل دعوى استندوا إليها .

قالوا فى اعتراضاتهم :

أولا : إن المشروع لا يتفق ودستور البلاد، والناحية الدينية فيها ، وهم بذلك يتجاهلون أن نظام الإصلاح الزراعى، قد أصبح

مبدأ أخذت به دول كثيرة ، بلغت١١٦ دولة ، من بينها دول عريقة في الديمقراطية والنظام البرلماني السليم،ومنها الدانمرك وفلندا وإيطاليا ، بالرغم من أن كبار الملاك في هذه الدول قد كسبوا ملكياتهم بالطريق المشروع،وليس عن طريق الهبات للجواري والاغوات والاغتصاب ..

ثانياً : قال الملاك : إن عدد الذين سيستفيدون من المشروع ضئيل ، لا يكاد يذكر بجانب الغالبية العظمى من المعدمين ، ولم يتبين هؤلاء أن الأرض المستولى عليها من ١٧٦٨ مالك ، ستصبح مورداً لرزق ١٢٠ ألف أسرة ، تضم أكثر من مليون فرد . وأن تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر ، سيفيد أكثر من ٤ مليون فرد ، يعيشون على تأجير الأراضي الزراعية كمصدر لمعيشتهم .

ثالثا : وقالوا في مذكراتهم : إن هناك نواحي أخرى يجب أن تكون محل الاعتبار،فالمزارع الكبيرة لديها إمكانيات العمل على تجويد الإنتاج،ويظهر هذا في إنتاج القطن — وهو المحصول الرئيسي للبلاد — فإزالة الملكيات الكبيرة ، يعني أن الدخل القومي سيتأثر، وكانوا يتصورون أن توزيع الملكيات الكبيرة

يعنى تفتيتها ، ولم يدخل فى حسبانهم أن أساليب فنية للاستغلال الزراعى ، عن طريق نظام تعاونى سليم ، ستوضع لتكفل للمالك الجديد كل إمكانيات الاستغلال ، سواء أكان ذلك من ناحية الكم أو النوع ..

وقد تحقق هذا ، إذ حظيت هذه الأراضى بإنتاج زراعى عالى القدر ، لم يكن معهودا من قبل .

رابعاً : أشار كبار الملاك فى مذكراتهم ، إلى أنه إذا أخذت مصر بنظام تحديد الملكية ، فإن الحد الأعلى للملكية يجب أن يكون ١٢٠٠ فدان ـ كما هو فى تركيا ـ وأن خصوبة التربة يجب أن تكون محل التقدير ، وكذلك عدد أفراد الأسرة .

ولا يكاد يفهم السبب لتمسك كبار الملاك بجعل الحد الأعلى للملكية ١٢٠٠ فدان مثل تركيا . . هل لأن بينهم بعض الملاك الأتراك ، أم لأن بعض الملاك يعتقدون أن هذا الحد يكفل لهم استمرار السيطرة والنفوذ؟ بينما أن الحد الأعلى للملكية فى اليابان هو سبعة أفدنة و نصف فدان .

ويمكن القول : بأن قانون الإصلاح لم يسرف ولم يقتر فى وضع حد أعلى للملكية الزراعية فأعطى لكبار الملاك حق الاحتفاظ بمساحة ٢٠٠ فدان ، يختارونها من أى زمام يرغبون

الاحتفاظ بها فيه وبمحض رغبتهم ، كما أجاز لهم القانون التصرف بالبيع ، في مساحة أخرى لا تزيد عن ١٠٠ فدان لأولادهم ، فأصبح للغالبية العظمى منهم حق الاحتفاظ بمساحة ٣٠٠ فدان .

خامسا : قال الملاك : إن توزيع الأراضي سيجعل الضريبة التصاعدية تتلاشى، بحيث لا تحصل الحكومة على شيء منها ، وإن هذا الخطر يمكن تلافية بجعل الحد الأعلى للملكية كبيرا .

والحقيقة الثابتة ، التي حققتها أنظمة الإصلاح الزراعي : أن توزيع الأرض يخلق طبقة من صغار الملاك ، الذين يمتلكون مزارعهم ويديرونها بأنفسهم ، وأن هذا يجعل الأمور أكثر استقرارا بالنسبة لهم، مما يضاعف إنتاجهم، ويدعوهم إلى مزيد من المحافظة على خصوبة الأرض ، يزيد بالتالى إنتاج الدولة ودخلها القومي ، ويزيد القوة الشرائية فيها للسواد الأعظم .

وقد أثبتت التجارب، أن إطلاق الحد الأعلى للملكية، يقترن عادة بتركيز النفوذ السياسي في أيدي كبار الملاك، مما يجعل فرض الضرائب وتحصيلها أمرا مشكوكا في جدواه ، وقد أثبتت تجربة الأعوام الثمانية الماضية أن توزيع الأرض لم يؤثر على دخل الخزانة بل إذا كان قد حدث تأثير فإنما إلى الزيادة الكبيرة

سادسا : قال الملاك : إنه إذا قامت الهيئات الحكومية بتنفيذ

المشروع ، فيجب توخى العدالة فى تثمين الأرض المستولى عليها من الملاك طبقا لأحكام الدستور .

ولقد كان الرد الحاسم على هذا الرأى ، هو تقويم الأرض على أساس الضريبة المقدرة على الفدان ، إذ قدر التعويض بما يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية للأرض ، مضافا إليها قيمة المنشآت الثابتة وغير الثابتة والأشجار .

وتقدر القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة الأصلية ، وكان مقياس تثمين الأرض المستولى عليها بقيمة الضريبة مقياسا عادلا وقاطعا لكل إشكال يحدث عند تقييمها من جديد بعد صدور القانون ، وقد أخذ بهذا المقياس فى كثير من الدول التى حددت الملكية .

سابعاً : قال الملاك : إنه لكى يمكن الاستفادة من تشغيل رؤوس الأموال فى الصناعة ، فإنه يجب أن يحصل المالك على التعويض نقدا ، أو يحصل على جزء منه على هيئة سندات معفاة من الضريبة ، حتى لا تتجمد هذه الأموال فى سندات يصعب استغلالها لطول مدة التقسيط .

ولا شك أن الأخذ بهذا الاقتراح سيحمل خزانة الدولة عبئا لا تطيقه، فإن مساحة الأرض المستولى عليها تزيد عن نصف

مليون فدان ، قد تتجاوز قيمتها ١٠٠ مليون جنيه ، وقد سارت حركة التصنيع بقوة وإقدام ودون الاعتماد على هذا الرأى .

كما أن دفع التعويض على هذه الصورة ، قد يؤدى إلى تضخم فى سوق المال أو إلى تعطيل هذه الأموال عن التداول وعدم استغلالها فى زيادة موارد الدولة بحبسها فى خزائنهم ، مما يضر ولا شك بالاقتصاد القومى العام .

وقد أخذت دول كثيرة بنظام التعويض على شكل سندات لآجال طويلة جدا فضلا عن أن بعضها دفع قيما إسمية للأراضى المستولى عليها ، كما قامت بعض الدول بمصادرة هذه الأراضى من كبار الملاك ..

* * *

نعود الآن إلى دميرة .. نقطة الابتداء ...

لقد وصل إليها جمال عبد الناصر ، وإذا الجموع من أهلها فى حالة من الانفعال النفسى لا تكاد تصدق ...

أرض « البرنس » توزع علينا .. ..

هل هذا حلم أم علم ؟ ...

وكان « البرنس » هو عمر طوسون ..

وإن مساحة هذه الأرض ١٤٦٣٩ فدان ..

ولا بأس من أن نذكر عنها تفصيلا أوفى : لأنها علامة من علامات تاريخ الأرض ..

يقع تفتيش دميرة فى الناحية الغربية من فرع دمياط، ويمتد محاذيا لترعة الساحل ، وأرضه تمتد فى المنطقة من مركز طلخا ومركز بلقاس بمديرية الغربية ..

كان يمتلك هذا التفتيش ، قبل الاستيلاء عليه أربعة أفراد من أسرة طوسون .. تتكون دميرة من جملة عزب هى :

نصف اول دميرة ، نصف ثانى دميرة ، كفر دميرة ، ميت زنقر ، المنيل ، مناخلة ، كتامة ، وكفر بساط ..

تمتاز زراعات «دميرة» بكثرة أشجارها على السكك الزراعية الممتدة فيها وحول حدودها، وتبلغ تعدادها ١٢٨٠١ شجرة من أنواع «الكازوارينا» والكافور والوانسيسيانا ..

يبلغ عدد سكان منطقة دميرة وملحقاتها ٢٠٢٦٢ نسمة ، منهم ٩٩٨٩ من الذكور ، و ١٠٣٧٣ من الإناث ..

وهؤلاء يكونون ٣٠٤٦ أسرة .. ومتوسط تعداد الأسرة ٦ أفراد ..

ويبلغ عدد الأطفال الذين هم فى سن التعليم الإلزامى بهذا

التفتيش ٥٥٢٧ طفل، والمدارس الإلزامية هناك لم تكن تستوعب إلا ثلث هذا العدد من الأطفال ..

قدر الدخل الصافى للملاك السابقين من أسرة طوسون لعام واحد، حسب تقديرات سنة ١٩٥١ — ١٩٥٢ حوالى ٤٥٠ ألف جنيه .

آلت أراضى هذا التفتيش لملاكه الأربعة السابقين عن طريق الميراث ، أو بطريق البدل من الحكومة .

لقد بحثت هذه القرية بحثا اجتماعيا شاملا قبل توزيعها ، وظهرت حقائق كثيرة عنها .

لم يفكر الملاك السابقون لهذه التفاتيش فى زراعة شبر واحد من هذه الأرض ، وكان نظام استغلالها قائما على التأجير لأهالى هذه المنطقة ..

وروعيت فى قواعد التأجير الدورة الزراعية الثنائية ، حتى يكون للقطن أكبر نصيب من مساحة الأرض ، وبذا تغل الأرض أكبر دخل، بصرف النظر عن حاجة البلاد إلى محاصيل أخرى ..

وعندما راجع رجال الإصلاح الزراعى عقود الإيجار .. وجدوا أن النسبة الكبرى من المستأجرين هم من صغار الزراع ،

الذين يخدمون فدانا أو فدانين أو خمسة كل حسب طاقته .

وكان هذا البحث هو أول رد على الأقاويل المغرضة ، التى راجت فى طول البلاد وعرضها ،ومؤداها أن انتزاع الأرض من الملاك الكبار سوف يضعف الإنتاج،ويصيب البلاد بكارثة،فهذا البحث كان الرد العملى على هذه المزاعم .. إذ تبين منه أن صغار الزراع هم عماد الزراعة فى الحقول ، وأن المستأجر لقطعة الأرض ،التى لاتزيد على مايطيق خدمته ، ومعه أفراد أسرته هو المسئول عن الإنتاج فى هذه المنطقة . وفى كل منطقة أخرى دار فيها هذا البحث التفصيلى ..

ولأهمية هذا الموضوع ، ننشر فيما يلى بيانا بالمساحات التى كانت مؤجرة لمزارعين كبار ، يستخدمون عمالا زراعيين ، أو يؤجرون لغيرهم من الباطن ، وإلى جواره بيان آخر عن المساحات التى كانت مؤجرة لصغار المزارعين ، وسنرى منه أن نحو تسعة آلاف فدان التى كانت من نصيب المزارع الصغير :

الزراعة	الزمام بالفدان	مؤجر لكبار المستأجرين	مؤجر لصغار المستأجرين
ا — تفتيش دميرة			
(١) نصف أول دميرة	١٤٣١	٣٤٧	١١٨٤

(٢) نصف ثانى دميرة	١١٧٠	٢٥٠	٩٢٠
(٣) كفر دميرة	١٤١٥	٣٩٨	١٩١٧
(٤) ميت زنقر	١١٨٤	١٧٨	١٠٠٦
(٥) المنيل	١٢٦٢	٣٢٣	٩٣٩
(٦) مناخلة	١٠٦٠	١٩٨	٨٦٢
(٧) كتامة	٩٢٣	١٢٧	٧٩٦

كيف اختير الذين وزعت عليهم الأرض ؟.

نص القانون على قواعد التوزيع .

توزع الأرض المستولى عليها فى كل قرية على صغار الفلاحين، بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة ، لا تقل عن فدانين ، ولا تزيد على خمسة أفدنة تبعا لجودة الأرض .

ويشترط فيمن توزع عليه الأرض :

١ — أن يكون مصريا بالغاً سن الرشد ، لم تصدر ضده أحكام فى جريمة مخلة بالشرف .

٢ — أن تكون حرفته الزراعة.

٣ — أن يقل ما يملكه من الأرض الزراعية عن خمسة أفدنة.

وتكون الأولوية لمن كان يزرع الأرض فعلا — مستأجرا — او مزارعا.

١ — لمن هو أكثر عائلة من أهل القرية .

٢ — لمن هو أقل مالا منهم .

٣ — لغير أهل القرية .

٤ — لا يجوز أخذ الأرض التى توزع بالشفعة .

وهكذا أصبح لكل مستأجر ، واضع اليد من السنة الزراعية ٥١ — ١٩٥٢ الحق فى أن يستمر مستأجراً ، وأن تحدد قيمة الإيجار بما يوازى سبعة أمثال الضريبة المقررة على الأرض ، يدفع المستأجر ثلث هذه القيمة من المحصول الشتوى ، ويدفع الثلثين فى نهاية الموسم ، وقد حددت المادة ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعى الفئة الإيجارية كما يلى :

لا يجوز أن تزيد أجرة الأرض الزراعية على سبعة أمثال الضريبة الأصلية المربوطة عليها ، وفى حالة الإيجار بطريق المزارعة ، لا يجوز أن يزيد نصيب المالك على النصف بعد خصم جميع المصروفات .

وبتطبيق هذه المادة ، ارتفع دخل المستأجر بعد تنفيذ قانون الإصلاح الزراعى ، عما كان عليه حينما كان مستأجراً من الملاك السابقين ، فكان صافى الدخل النقدى من الفدان للمستأجر هو ١٧ جنيهاً و٧٥٠ مليما — ارتفع إلى ٢١ جنيهاً و٧٥٠ مليما ،

فى فترة الانتقال ، التى أعاد فيها الإصلاح تأجير الأرض إلى المستأجرين السابقين بسبعة أمثال الضريبة، وذلك تمهيدا لتمليكهم

وقد دار بحث اجتماعى قام به الأخصائيون ، درست فيه حالة كل مستأجر وتضمنتها استمارات شملت البيانات الآتية :

السن — الحالة المدنية — عدد الأولاد — من يعولهم وحالة كل منهم — المساحة التى يستأجرها — ما يمتلكه من أرض زراعية — المهنة — السير والسلوك — المواشى التى يملكها — الدخل السنوى للأسرة — الزارع الفعلى — سنة التأجير — وصفته — ملاحظات عن الأسرة ..

ولقد كان تعريف الأسرة فى هذا البحث هو « مجموعة الأفراد التى تعيش من مصدر رزق مشترك ، وهو الأرض المستأجرة باسم رب الأسرة مهما تعددت مساكنهم »

وعلى ضوء البيانات الواردة باستمارة البحث ، أمكن تحديد من تنطبق عليه شروط التوزيع .

ولما كان الفلاح لا يعتمد فى معيشته على محصولاته الحقلية فقط ، بل يعتمد كذلك على دخله الخارجى ، لكى يكفى تكاليف معيشته ، قامت لجنة فى تفتيش دميرة بدراسة شاملة لجميع المستأجرين ، لمعرفة الدخل الخارجى (من غير الزراعة) لكل

منهم . وقد أجريت أبحاث تمثل كل الظروف المعيشية ، وبذا أمكن تقدير متوسط نفقات المعيشة ، وظهر من هذه الدراسة ما يأتى :

ا — تكاليف معيشة الفرد فى الأسرة تقل نسبياً كلما زاد عدد أفراد الأسرة .

ب — تكاليف معيشة عائلة ما تختلف عن تكاليف معيشة عائلة أخرى مماثلة لها فى العدد ، إذا لم يتساو أفرادها فى أعمارهم ، ووجد عمليا أن للأعمار نسباً مختلفة من تكاليف المعيشة ، وعلى ذلك قسم الأفراد فى هذا التفتيش إلى فئات حسب أعمارهم ، وجعل لكل فئة عدد خاص من الوحدات وكانت نتيجة التقسيم كما يأتى :

من سن ٥ سنوات فأقل جعل لكل فرد وحدة وربع وحدة.

من سن ١٣ سنة إلى ٢٠ جعل لكل فرد $\frac{٣}{٤}$ وحدة .

أكثر من ٢١ سنة جعل له وحدة واحدة ..

الزوجة جعل لها وحدة — الزوج جعل له وحدة وربع وحدة.

وعلى هذا كان أساس التوزيع على العائلات بحسب عدد وحداتها ، وليس فقط بحسب عدد أفرادها ، وبهذه الطريقة أمكن تمليك كل عائلة من الأرض ما يتكافأ تماماً مع تكاليف معيشتها ، مع ملاحظة أن نفقات المعيشة التى ظهرت بالبحث تكفل

للأسرة غذاء كافيا من الوجهة الصحية .

كما قام الفنيون بتقدير الكفاءة الإنتاجية للفدان فى هذا التفتيش ، على أساس الدورة الزراعية الثلاثية ، وقد روعيت النقط الآتية عند التقدير :

(ا) فائض الدخل الزراعى للفدان بعد خصم تكاليف الزراعة .

(ب) يخصم بعد ذلك قسط من أقساط التمليك ، التى يلتزم بدفعها المالك الجديد فى خلال ٤٠ سنة ، وكذلك الأجور الثابتة ، كالرى والخفر والأموال الأميرية .

(حـ) الأسعار السائدة فى السوق وقت البحث كانت هى الأساس فى تقدير أثمان المحاصيل .

(د) متوسط الإنتاج فى السنوات السابقة للبحث كانت موضع الاعتبار ..

(هـ) المجهود البدنى الذى تقوم به الأسرة فى المزرعة لم يحتسب ضمن تكاليف الإنتاج ؛ إذ أن المالك سيقوم به هو وأسرته ، دون الحاجة إلى معونة خارجية بالأجر ..

ولما كان الحد الأعلى للتوزيع حسب نص القانون هو ٥ أفدنة ، ولما كان دخل هذه المساحة فى التفتيش هو دخل كاف

لأسرة تعدادها ٩ أفراد ؛ لذلك فإن الأسر التى يزيد تعدادها عن هذا الرقم ، يجب أن تمتلك مساحة تزيد على خمسة أفدنة ، لـكن بما أن القانون لا يسمح بتمليك أكثر من ٥ أفدنة لـكل مالك جديد ، أصبح من الواجب تجزئة الأسر التى تزيد عن الحد الأعلى إلى أسر فرعية ، وتمليك هذه الأسر الفرعية مساحات تقل عن نصف فدان عما يماثلها فى العدد من الأسر الأصلية « التى لم تقسم » ، حتى يتكافأ هذا مع نصيبها الحقيقى ـ وليس فى هذا أى غبن ، إذ أن الأسرة التى تتكون من ١٤ وحدة مثلا تكون نفقات معيشتها أقل من مجموع نفقات معيشة أسرتين ، كل منهما تتكون من سبع وحدات ؛ وذلك لهبوط هذه النفقات فى حالة المعيشة الاجتماعية ..

الأفضلية فى التمليك :

شمل التوزيع جميع القائمين بزراعة الأرض عام ١٩٥٢/٥١ ، والمستمرين فى الزراعة ، وذلك تطبيقا للنظرية القائلة : « بأن الأرض لمن يفلحها » ، وقد روعيت عند التوزيع القواعد الآتية :

(ا) استبعاد من يمتلكون من الأرض الزراعية الخصبة مساحة تساوى أو تزيد عما قدر لهم .

(ب) ظهر بالبحث أن الغالبية العظمى من أصحاب المهن يقومون بالزراعة فعلا فى الأرض المؤجرة لهم ـ وما المهنة إلا وسيلة من وسائل زيادة الدخل للأسرة ، أما أصحاب الوظائف ، كالخفر وعمال التليفونات ، والسعاة فإنه رؤى كشرط أساسى لتمليكهم تنازلهم عن وظائفهم ، حتى يفسحوا المجال لآخرين يشغلون هذه الوظائف فتكون مصدر رزق لهم .

وقد رؤى التوزيع للطبقات الآتية بشرط أن تكون وحداتهم كإيجار لفترة معينة وهم :

(ا) أصحاب الأملاك من الأرض الزراعية ، التى تقل مساحتها عن استحقاق الطالب ، ويرغبون فى التنازل عنها للإصلاح الزراعى ـ ولقد أخذ عليهم تعهد بذلك .

(ب) مستأجرو عام ٥٢ / ٥٣ حتى تتبين اللجنة قدرتهم على الاستغلال الزراعى السليم ، وكذلك المستأجرون القدامى الذين انقطعوا عن الزراعة بسبب قاهر ـ كالمرض ، أو تعنت الملاك السابقين ، أو الالتحاق بالجندية ، فإنه يؤجر لهم حتي تبحث حالاتهم بحثا دقيقا ..

(حـ) القصر ـ وفى هذه الحالة يؤجر للوصى الشرعى ، حتى يبلغ القاصر سن الرشد ، فيصير التمليك له ..

(د) أصحاب السوابق تؤجر لهم مساحات مساوية لحقهم تماما، حتى يتحسن سلوكهم ، وذلك ضمانا لمورد رزق يكفل لهم معيشة شريفة ، وحفظا لهم من الانحراف . .

الكلمة الأولى ومابعدها

إن كلمة جمال عبد الناصر يوم دميرة ، التى قابلها الناس بهذا الفيضان من الحماسة ، كلمة تاريخية نثبتها هنا . .

فى دميرة ، وفى الزعفران ، وفى الحقول الممتدة حول هاتين المنطقتين ، شهد ٢٣ يوليوسنة ١٩٥٣ توزيع الأرض على الفلاحين ، وهزيمة الإقطاع أمام إيمان هذا الشعب . .

وقف جمال عبد الناصر يقول :

أيها المواطنون ـ السلام عليكم ورحمة الله ـ أحمل إليكم تحيات إخوانى ، وأقول لكم أيها المواطنون : إن مشاعرنا نحوكم لا تقل عن مشاعركم ، وإننا نستمد قوتنا من قوتكم ، حتى نستطيع أن نحقق للبلاد الأهداف التى نتمناها جميعاً . .

يجب علينا أن نتذكر الماضى ، عندما كان الشعب يكافح

دون أمل، ويتراجع مغلوبا على أمره ، ولكن لن يغلب على أمره بعد الآن . . لأنه بعد أن اتحد مع الجيش يوم ٢٣ يوليو استطاع أن يحقق ما يصبو إليه . .

يجب أن نتذكر الماضى ، ونرجع إلى ثورة ١٩١٩ التى قامت لتحقيق أهداف البلاد ، وتخليصها من الاستعمار ، واستمرت سنوات طوالا ، ولكنها فشلت حين انحرفت عن السبيل القويم..

يجب أن نتذكر كل هذا حتى لا يتلاعب بنا الناس ، كما تلاعبوا فى الماضى — نريد أن نرسم طريق المستقبل بعد أن نتجنب أخطاء الماضى . .

لقد قامت ثورة عرابى ، لتطالب بحقوق الشعب ، ولم تستطع أن تحقق ذلك ؛ لأن الخديوى توفيق استعان بالإنجليز ، ولأن بعض المصريين استغلوا هذه الثورة لمصلحتهم الشخصية ..

إن أهداف هذه الثورة كثيرة ، ولم يتحقق منها الكثير ، ولكننا نريد أن نتحد ، لنحقق الهدف الذى قامت من أجله الثورة..

لقد كانت حقوقنا مهضومة ،لأننا لم نطالب بهذه الحقوق ،ولذا وصلنا إلى هذه الحال ،فيجب أن نعرف حقوقنا وواجباتنا ، وأن نطالب بحقوقنا كما نقوم بواجباتنا ،وأن يكون أساس ذلك اتحادنا جميعا لنصل إلى هدفنا المرجو ..

وبعد ذلك توالت زيارات جمال عبد الناصر للقرى ، ووزع الأرض عليهم ، ووجه إليهم الحديث الذى يصل إلى أعماق القلوب .

كان من خطبه قوله فى نجع حمادى :

أنا جمال عبد الناصر ، أفخر بأن عائلتى فى بنى مر ما زالت تعمل فى الأرض ، تفلح وتزرع ، وتستثمر فى بنى مر مثلكم ، أنتم تعملون من أجل عزة هذا الوطن ، ومن أجل حريته وقوته ..

وإذا قلت إنى أحس بإحساسكم ، وأشعر بشعوركم ، فلأن قلبى من قلبكم ، ودمى من دمكم ، وكذلك إخوانى دمهم من دمائكم ، وروحهم من روحكم ..

ولأول مرة فى تاريخ مصر استطاعت فئة من أبنائها ، أن تقيم على أراضيها حكاما منكم ، وإذا كنت اليوم أنا جمال عبد الناصر رئيسا لكم ، فهذا شرف لنا جميعا ، لأن جمال عبد الناصر يمثل دم مصر وأبناء مصر وروح مصر ..

وإذا كان جمال عبد الناصر هو الحاكم اليوم ، فإن أى فرد منكم يستطيع فى الغد القريب والبعيد أن يحكم مصر ، فإن مصر أصبحت لكم ، وليس جمال عبد الناصر وإخوانه إلا شعارا

لعودة حكم مصر إلى أبنائها ، وبهذا تستطيعون أن تطمئنوا وتثقوا بأن حكم مصر سيبقى فى أيديكم .. فى يد أبناء مصر ، الذين عاشوا وعاش آباؤهم وأجدادهم على أرض مصر .

هذا أيها المواطنون ، هو التأمين الأول لحريتكم وعزتكم وكرامتكم ، لإشاعة العدل والمساواة بينكم .

وإن أبناء مصر ، الذين استعادوا أملاكهم ، لن يتخلوا عن هذا الوطن ، الذى سلب منهم بفعل المستبد الدخيل ، وبفعل المستغل المصرى . هذا الوطن لن يسلب مرة أخرى ، كما حدث فى الماضى ، ولن يعود إلى المستغل لأنه قد عاد إليكم ..

وإن مصر اليوم جميعا ، رجل واحد ، وقلب واحد ، ويد واحدة فى سبيل المحافظة على هذا الحق ، الذى ضاع زمنا طويلا ، والذى كافحنا طويلا من أجل استرداده ، واستطعنا أن نحصل عليه فى يوم ٢٣ يوليو ، وبعون الله انتصرنا . ولن نتخلى عن أرضنا ولن يتمكن فى مصر بعد اليوم مضلل أو مخادع ، فقد قاسينا من التضليل والاستبداد ، ومن التحكم فى لقمة العيش وفى الأرض وفى الأرواح وفى آدميتنا ونفوسنا وحريتنا وكرامتنا وعزتنا . .

اليوم بعد أن انتصرنا لن نتخلى عن هذا كله ، لأننا إذا تخلينا فمعنى هذا : أننا نفرط فى عزتنا وحريتنا وكرامتنا ، لنعطى الفرصة

للاستعباد والاستبداد ليعود مرة أخرى ..

أيها المواطنون ، إن الثورة التي قامت لتحقق الأهداف الكبرى، والتي جاهد أجدادكم من أجلها ، ستسير قدما إلى الأمام، قوية بكم وبإيمانكم وبعزمكم ، حتى تحقق جميع الأهداف ...

* * *

وقبل أن ننتقل بحديثنا عن الذي ساقه توزيع (دميرة) ، أول قرية ترى التوزيع في الإصلاح الزراعي ..

ننشر بيانا رقميا عن فائض الربح لهذه الجمعية التعاونية ، كما وزع في شهر نوفمبر من عام ١٩٥٩ .

ظهر أن فائض أرباح الجمعية ، الذي وزع على الأعضاء المملكين ٤٦٦٤٢٥ جنيه ، وأن أرضهم الموزعة جاءت بدخل من حاصلاتها بلغت جملته ٩٥١٥٠٠ جنيه .

وكانت حاصلاتها :

٢٦١٠٠ قنطار من القطن (١٥ جنيها)
٢٥٠٠٠ أردب من القمح (٤ جنيهات)
٥٠٠٠ فدان برسيم (٢٠ جنيها)
٣٥٠٠٠ أردب أذرة (٣ جنيهات)
١٥٠٠٠ ضريبة أرز (١٧ جنيها)

وقد دفع الأعضاء التعاونيون ٤٨٥٠٧٥ جنيها قيمة المطلوب منهم وبيانه :

٢٣٠٦٣٨ جنيها قسط التمليك .

١٧٠٢٧ جنيها إيجار .

٢٣٧٤١٠ جنيها خدمات ومشتروات تعاونية .

وهذا لا شك نجاح كبير .

نجاح .. وسببه

ما سبب هذا النجاح ، الذى صادفه الإصلاح الزراعى فى الإقليم المصرى ، وحول قصة الأرض من مأساة أو نشيد جنائزى ، إلى ملحمة قوية أو لحن جميل يغنى . ؟

قبل أن نذكر الرد على هـذا السؤال ، نقول إن الإصلاح الزراعى فى الإقليم المصرى ،لفت نظر العالم كله بعد فترة قصيرة من تطبيقه ، بعد أن صحبته كلمة كانت غريبة على أسماع التعاونيين العالميين ، وهى « التعاون المشرف عليه » .

تصايح علماء التعـاون ، بأنه لا يوجد شىء فى دنياهم يحمل هذا الاسم ، وأن التعاون « يجب » أن يسير حراً ، فى الطريق الذى يختاره له أعضاؤه ، دون قيد أو إشراف ، ينبع من رغبة الناس ويسير كما ينبع الماء ويسير ..

ولـكن هذه الاعتراضات الفقهية لم توقف انطلاق العجلة الدوارة بغير هوادة .. وهنا كان لابد من معاينة ..

وإنا لنذكر تعاونيا مرموقاً هو « السير مالـكولم دارلنج » الذى يعد فى انجلترا من أئمة التعاون ، وصحب حركة التعاون فى الهند ثلاثين سنة أو تزيد . .

زار بلادا ، وطاف بالمكاتب ومعه مجلد التعاون الكبير ، وهذا التاريخ الطويل ،وظل يتناقش .. يسمع .. ويقول .

ولم تغير المناقشة على الورق وفى المكاتب من رأيه ..

ثم جاء دور زيارة القرى ومضى بمفرده مع مترجمه ، يزور الجمعيات التعاونية ، ويحضر اجتماعاتها ، ويراجع محاضرها ، ويناقش مجالس إدارتها .. وما أن أتم أسبوعين فى هذه الزيارة ، حتى زال اعتراضه أو كاد ..

وبعد فترة قصيرة كانت محطة الإذاعة البريطانية تذيع محادثة على الهواء ، بينها وبين القاهرة ، أحد طرفيها الخبير البريطانى ، وتسجل نجاح التعاون المشرف عليه .

ثم جاءت — من انجلترا أيضاً — الدكتورة «دورين وارنر» أستاذة الاقتصاد فى جامعة لندن ،وبعد أن درست نظامنا أكدت أنه هو النظام ..

وتوالى الزوار من كل مكان .. من الهند والباكستان .. من إيطاليا وتركيا .. من فرنسا والبرازيل .. من الولايات المتحدة واليابان .. من الصين وأندونيسيا .. من الاتحاد السوفييتى وألمانيا .. من فنلندة وهولندة والسويد .. من كل مكان يمكن أن يوجد فيه مهتمون بالأرض واقتصادياتها .. وكان على رأس

الجميع خبراء هيئة الأمم ومنظماتها الفنية .

لقد نوه الجميع بأن التجربة الخطيرة ، التى تمت فى بلادنا محت كل الشكوك ،شكوك ساورت نفوساً كثيرة، بأن إخفاق الإصلاح الزراعى فى بعض البلاد الخارجية ،أو تحميله ميزانية بعض الدول نفقات باهظة لا قبل لها بها .. هـذه الشكوك قد أزالها الإصلاح المصرى بالطريقة التى اتبعناها ..

والتعاون المشرف عليه يقضى بأن تعين الجمعية التعاونية العامة، الممثلة لجميع المنظمات التعاونية ، مشرفين تعاونيين من خبراء الزراعة ، يكونون بصفة مشيرين للجمعية فى جميع شؤونها الفنية ، وإذا اختلف المشرف مع مجلس الإدارة ،رجع إلى مجلس الإدارة المركزى ، ثم استأنف إن احتاج الأمر إلى مجلس إدارة الجمعية العامة ، التى يرأسها وزير الإصلاح الزراعى .

وقد أدى وجود الخبرة الفنية بجوار مجالس الإدارات ، إلى أن الجمعيات التعاونية سارت على نظام الدورة فى الزراعة .

وأصبح كل فلاح يملك أرضه الجديدة ، مقسمة فى ثلاثة أحواض ، كل حوض يزرع المحصول الذى يقرره مجلس الإدارة .. وتخدم المساحات المجمعة خدمة صحيحة بواسطة الآلات ، وكل

فلاح يقف فى حقله، ويعنى به، ويجد البذور والكيماويات والسلف النقدية والعينية فى انتظاره ..

حتى إذا جاء الحصاد وكان بعضه للبيع سوق المحصول تعاونياً، ونال الفلاح سعراً أغلى من البيع المحلى الذى تعود عليه ..

* * *

والفلاح بطبعه محافظ حذر . . إنه كذلك فى بلادنا . . وفى كل مكان آخر . .

وخير شىء يقنع الفلاح هو حقل جاره . . وقد وجد الفلاحون جمعية تعاونية ناجحة، فحفزهم نجاحها إلى معرفة أسبابه . . وكانت المحاكاة، وكانت النتائج التى يستبعدها كل غريب عن هذا الميدان، ويظن أن فيها مغالاة ..

ولكن الفلاح إذا وثق بشىء، سار فى طريقه لا يوقفه شىء . . .

ولقد تولدت فى نفس فلاحى البلاد الثقة فى نظامهم الجديد، وفى ثورتهم، ومن هنا حدث هذا التطور الهائل فى حياة الفلاحين.

حدث مثلا . . .

* عندما قامت فى عام ١٩٥٤ أزمة سياسية داخلية، وسافر

أثناءها جمال عبد الناصر، ليوزع الأرض فى بلبيس، قوبل بحماسة هائلة، كانت وحدها استفتاء دل على أن بطل الإصلاح هو بطل الفلاحين . . . وانطلق عهده من بعدها فى طريق النجاح .

* عندما حدث العدوان الثلاثى على بور سعيد، وطلبت القيادة إجلاء المدنيين من منطقة القنال، فتحت قرى الإصلاح فى شمال الدلتا بيوتها وقلوبها للأشقاء المهاجرين إليها، وأقسمت هذه القرى أن تكون ضيافة أسر الأبطال المناضلين على حسابها، ورفضت أن تتلقى أية معونة، حتى انحسر العدوان وزالت الغمة .

* بلغت احتياطات المعونة الاجتماعية فى صندوق الجمعيات التعاونية عام ١٩٥٩ نحو نصف مليون جنيه، وكان توجيهها إلى الصرف توجيهاً رشيداً وجديدا .

فهناك جمعيات تعلم أبناء الأعضاء على حسابها فى الجامعات وأحياناً فى خارج البلاد . .

وهناك جمعيات تتبرع لافتتاح المدارس والمساجد والمستشفيات، وإنشاء عمليات الإنارة والماء ورصف الطرق .

وهناك جمعيات تصرف مبالغ مستمرة على العاجزين والأرامل، وتوزع أموال الزكاة على مستحقيها باستمرار .

وإذا حدث حريق فى قرية بأقصى الصعيد مدت لها قرى فى أقصى الشمال يد المعونة . . لأن الجميع فى ظل نظام تعاونى واحد ، إحساسهم بالمسئولية واحد . . .

* * *

وتسألنى أيها القارئ الكريم . .

هل انتهت قصة الأرض هنا ؟ وأقول : انتهت صفحات الكتاب هنا ، أما قصة الأرض فى مستقبلها القريب . . والبعيد ، فإن كتابها ما يزال مفتوحا . . .

المكتبة الثقافية

تحقق اشتراكية الثقافة

صدر منها للآن :

١ — الثقافة العربية أسبق من ثقافة اليونان والعبريين — للأستاذ عباس محمود العقاد

٢ — الاشتراكية والشيوعية ... ... للأستاذ على أدهم

٣ — الظاهر بيبرس فى القصص الشعبي للدكتور عبدالحميد يونس

٤ — قصة التطور ... ... للدكتور أنور عبد العليم

٥ — طب وسحر ... ... للدكتور پول غليونجى

٦ — فجر القصة ... ... للأستاذ يحيي حقي

٧ — الشرق الفنان ... ... للدكتور زكي نجيب محمود

٨ — رمضان ... ... للأستاذ حسن عبدالوهاب

٩ — أعلام الصحابة ... ... للأستاذ محمد خالد

١٠ — الشرق والإسلام ... ... للأستاذ عبد الرحمن صدقى

١١ — المريخ... ... ... للدكتور جمال الدين والدكتور محمود خيرى

١٢ — فن الشعر ... ... للدكتور محمد مندور

١٣ — الاقتصاد السياسى ... ... للأستاذ أحمد محمود عبد الخالق

١٤ — الصحافة المصرية ... ... للدكتور عبد اللطيف حمزه

١٥ — التخطيط القومى .... للدكتور إبراهيم حلمى عبد الرحمن

١٦ — اتحادنا فلسفة خلقية ... ... للدكتور ثروت عكاشه

١٧ — اشتراكية بلدنا ... ... للأستاذ عبد المنعم الصاوى

١٨ — طريق الغـد ... ... للأستاذ حسن عباس زكى

١٩ — التشريع الإسـلامى وأثره فى الفقـه العربى للدكتور محمد يوسف موسى

٢٠ — العبقرية فى الفن ... ... للدكتور مصطفى سويف

٢١ — قصة الأرض فى أقاليم مصر .. للأستاذ محمد صبيح

المكتبة الثقافية

- أول مجموعة من نوعها تحقق اشتراكية الثقافة
- تيسر لكل قارئ أن يقيم فى بيته مكتبة جامعة تحوى جميع ألوان المعرفة بأقلام أساتذة متخصصين و بقرشين لكل كتاب .
- تصدر مرتين كل شهر . فى أوله وفى منتصفه .

الكتاب القادم

قصّة الذرّة

للدكتور اسماعيل بسيونى هزاع

أول أكتوبر ١٩٦٠

14

دار القلم بالقاهرة

الثمن ٢ مـ